الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور- خنشلة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية وعلوم التسيير

آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تعزيز التنمية المستدامة في الجزائر

دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM خنشلة

مذكـــرة مكملة لنيـــل شهـــــادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: تسيير عمومي

إعداد الطالبين:

- **صكاوي أكرم**
- **هزيل الشريف**

تحت إشراف الأستـــــاذة الدكتورة:

جباري لطيفة

أعضاء لجنة المناقشة

اللقب والاسم	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
عظيمي دلال	أستاذ التعليم العالي	عباس لغرور- خنشلة-	رئيسا
جباري لطيفة	أستاذ محاضر (ب)	عباس لغرور- خنشلة-	مشرفا ومقررا
زرقين سورية	أستاذ محاضر (أ)	عباس لغرور- خنشلة-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: **2024/2023 م**

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

- بسم الله، اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك ولعظيم سلطانك، والصلاة والسلام على خير عباد الله محمد المبعوث رحمة للعالمين
- نشكر الله عز وجل ونحمده حمدا كثيرا على توفيقه لنا، كما يشرفنا أن نتقدم بالشكر الجزيل والثناء الخالص والتقدير إلى الدكتورة **"لطيفة جباري"** المشرفة على هذه المذكرة، على ما قدمته من نصائح وإرشادات طيلة مدة انجاز هذا العمل، وفقها الله لخدمة العلم.
- كما نتقدم بالشكر إلى الدكاترة: عبد الجليل جباري، بلال اونيسي شيبان سمير على كل ما قدموه من مساعدة.

- إلى كل من قدم لنا يد العون، نقول لكل هؤلاء جزاكم الله عنا كل خير

صكاوي اكرم

هزيل الشريف

إهداء

أهدي هذا العمل إلى .....

- أبي رحمه الله
- أمي أطال الله في عمرها
- كل الزميلات والزملاء
- كل الأساتذة الكرام
- كل طلاب العلم
- كل من مد يد المساعدة وساهم في تذليل الصعوبات

أكرم صكاوي

إهداء

أهدي هذا العمل إلى .....

- أبي وأمي أطال الله في عمرهما
- كل الزميلات والزملاء
- كل الأساتذة الكرام
- كل طلاب العلم
- كل من مد يد المساعدة وساهم في تذليل الصعوبات

هزيل الشرف

الملخص

يجتاز العالم في الوقت الحاضر مرحلة تتسم بالتنافس الحاد بين البلدان في مجال دعم وترقية فضاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسخيرها لخدمة متطلبات التنمية المستدامة في جميع مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق مختلف ابعاد التنمية المستدامة في الجزائر ومحاولة تقديم ارقام حققية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع معرفة واقع التنمية المستدامة في الجزائر ولاية خنشلة.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات صغيرة ومتوسطة ، تمويل، تنمية مستدامة، المشاريع الناشئة.

Abstract

The world is currently passing through a phase characterized by intense competition between countries in the field of supporting and promoting the space of small and medium enterprises and harnessing them to serve the requirements of sustainable development in all its economic, social and environmental fields.

This study aims to shed light on the mechanisms of financing small and medium enterprises and their role in achieving various dimensions of sustainable development in Algeria, and to attempt to provide factual figures for small and medium enterprises while knowing the reality of sustainable development in Algeria, Khenchela Province.

Keywords: small and medium enterprises, financing, sustainable development, emerging projects.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	I - III
فهرس الجداول	I
فهرس الأشكال	I
مقدمة عامة	أ – و
الفصل الأول: الإطار النظري لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2-25
تمهيد	2
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3
المطلب الأول: مفهوم وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3
المطلب الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها	6
المطلب الثالث: المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	9
المبحث الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	10
المطلب الأول: المصادر التقليدية	10
المطلب الثاني: المصادر الحديثة	12
المطلب الثالث: وظائف تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	14
المبحث الثالث: أساليب التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	16
المطلب الأول: التمويل قصير الأجل	16
المطلب الثاني: التمويل متوسط الأجل	19
المطلب الثالث: التمويل طويل الأجل	21
خلاصة الفصل الأول	25
الفصل الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر وآليات تطويرها	27-52
تمهيد	27
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التنمية المستدامة	28
المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة	28
المطلب الثاني: مبادئ وأبعاد التنمية المستدامة	31
المطلب الثالث: نظريات التنمية المستدامة	33

المبحث الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر	36
المطلب الأول: التنمية الاقتصادية في الجزائر	36
المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر	39
المطلب الثالث: معوقات التنمية المستدامة في الجزائر	42
المبحث الثالث: أفاق تطوير التنمية المستدامة في الجزائر	43
المطلب الأول: إستراتجية التنمية في الجزائر	43
المطلب الثاني: ركائز إستراتجية التنمية المستدامة في الجزائر	46
المطلب الثالث: سياسات وبرامج الإنعاش الاقتصادي كإستراتيجية جديدة للتنمية المستدامة في الجزائر	48
المطلب الثالث: سياسات وبرامج الإنعاش الاقتصادي كإستراتيجية جديدة للتنمية المستدامة في الجزائر	48
خلاصة الفصل الثاني	52
الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM – فرع خنشلة	54 – 82
تمهيد	54
المبحث الأول: مساهمة آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر	55
المطلب الأول: هيئات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر	55
المطلب الثاني: مساهمة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القضاء على البطالة وترقية الصادرات	58
المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة	60
المبحث الثاني: المؤسسة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM– فرع خنشلة	62
المطلب الأول: تقديم عام للمؤسسة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM	62
المطلب الثاني: تقديم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر – خنشلة ANGEM – وهيكلها التنظيمي	66
المطلب الثالث: طريقة عمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بخنشلة وصيغ التمويل بها	69

المبحث الثالث: مساهمة المؤسسة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM في تحقيق التنمية المستدامة في ولاية خنشلة	73
المطلب الأول: المشاريع الممولة من طرف ANGEM خنشلة حسب طبيعة النشاط	73
المطلب الثاني: المشاريع الممولة من طرف ANGEM خنشلة حسب صيغة التمويل وحسب الجنس	75
المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستحدثة عن طريق ANGEM خنشلة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة	78
خلاصة الفصل الثالث	82
خاتمة عامة	84
فهرس المراجع	

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	5
2	مؤشر إجمالي تكوين رأس المال الثابت للجزائر وبعض دول المغرب العربي	40
3	مؤشر انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (كيلو طن) خلال الفترة 2019-2023	41
4	تعداد مناصب الشغل المصرح بها في الفترة 2019 – 2023	58
5	مقارنة الصادرات خارج المحروقات بالواردات للقطاع الخاص (الوحدة: مليون دولار أمريكي)	59
6	تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من 2019 إلى 2023 (الوحدة: مليار دج)	60
7	القيمة المضافة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	61
8	أنماط التمويل على مستوى الوكالة	71
9	المشاريع الممولة من طرف وكالة تسيير القرض المصغر بخنشلة حسب طبيعة النشاط للفترة (2019 -2023)	73
10	المشاريع الممولة من طرف وكالة تسيير القرض المصغر بخنشلة حسب صيغة التمويل للفترة (2019 -2023)	75
11	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستحدثة حسب الجنس من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية خنشلة للفترة (2019 – 2023)	77
12	مناصب الشغل المستحدثة عن طريق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بخنشلة للفترة (2019 – 2023)	78

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**13**
2	وظائف تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**15**
3	مصادر التمويل طويلة الأجل	**21**
4	التطور التاريخي لظهور مفهوم التنمية المستدامة	**30**
5	مؤشر نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بدول العالم العربي	**39**
6	مؤشر نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة الداخلية المتجددة (أمتار مكعبة)	**41**
7	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية خنشلة	**68**
8	المشاريع الممولة من طرف وكالة تسيير القرض المصغر بخنشلة حسب طبيعة النشاط للفترة (2019 -2023)	**74**
9	المشاريع الممولة من طرف وكالة تسيير القرض المصغر بخنشلة حسب صيغة التمويل للفترة (2019 - 2023)	**76**
10	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستحدثة حسب الجنس من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية خنشلة للفترة (2019 – 2023)	**77**
11	مناصب الشغل المستحدثة عن طريق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بخنشلة للفترة (2019 – 2023)	78

مقدمة عامة

من المعروف أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي دورا هاما في كافة الدول وسواء منها المتقدمة أو النامية نظرا لمساهمتها في النمو الاقتصادي الوطني ولما تؤمنه من فرص عمل؛ لذلك فإن الدول المتقدمة سنت تشريعات هدفها تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على الدعم المالي.

إن تحقيق غايات التنمية المستدامة يشكل أحد أهم التحديات التي تواجه مختلف دول العالم ومنها الجزائر، خاصة ما تعلق منها بمعالجة الفقر والبطالة وتحسين مستوى دخل الفرد ومن ثم تحسين مستوى معيشة الفرد، ولتجسيد أبعاد التنمية المستدامة وأهدافها انتهجت الجزائر العديد من السياسات الاقتصادية والمالية تتعلق بتحسين مستوى النمو الاقتصادي مع الاهتمام بالبعد البيئي وفق ما تقتضيه مبادئ التنمية المستدامة.

إذ تكتسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة لعدة اعتبارات تتعلق بالخصائص والمميزات، والجزائر من بين الدول النامية التي تعطي أهمية كبيرة لهذا النوع من المؤسسات، تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني الجزائري لمساهمتها في التنمية، وفي هذا الإطار قامت السلطات العمومية في الجزائر باتخاذ مجموعة من الإجراءات لتطوير هذه المؤسسات، كما استحدثت مجموعة من الهيئات والمؤسسات المتخصصة هدفها دعم وتمويل هذه المؤسسات؛ ومنها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، لتشجيع الشباب وصغار المستثمرين على الاستثمار.

إشكالية الدراسة:

كيف تساهم آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خنشلة) في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

وفي محاولة الإلمام بأهم جوانب الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وما إمكانية إتاحة هذه الأساليب لها؟
- ما هي مبادئ التنمية المستدامة؟ وما هي وأبعادها؟
- ما هو واقع التنمية المستدامة في الجزائر؟ وما هي آفاق تطويرها؟
- ما هي هيئات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

- كيف تساهم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM خنشلة في تحقيق التنمية المستدامة بالولاية؟

فرضيات الدراسة:

تساهم آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي.

كمنطلق للإجابة على التساؤلات السابقة، تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

- تتمثل أساليب تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التمويل قصير ومتوسط وطويل الأجل؛ أما إمكانية إتاحة هذه الأساليب فهي نسبية اذ توجد هناك عراقيل تعيق تمويل هذه المؤسسات مثل صعوبة الحصول على القرض؛
- تتمثل مبادئ التنمية المستدامة في تحديد الأولويات، الاستفادة من كل دولار، اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف، **استخدام أدوات السوق ما أمكن ذلك**، توظيف المشاركة التي تحقق نجاحا،العمل مع القطاع الخاص، الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية، أما أبعادها فتتمثل في: البعد الاجتماعي: يشير هذا العنصر إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر وتحقيق الرفاهية، البعد الاقتصادي: ويستند هذا العنصر إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد، البعد البيئي: ويتعلق بالحفاظ على الموارد المادية والبيولوجية؛
- مرت الجزائر بالعديد من المراحل في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال التحول تجاه اقتصاد السوق وهذا من خلال عدة برامج للتنمية كسياسة للإنعاش الاقتصادي، وتتمثل آفاق التنمية بالجزائر بإعداد إستراتيجية وطنية تتمحور حول التوافق بين التنمية الاقتصادية وتقليص نسبة الفقر والحفاظ على توازن مختلف الأنظمة البيئية وإسنادها بمخطط وطني للبيئة المستدامة؛
- تعددت هيئات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها ANADE، ANGEM، CASNOS، وتساهم هذه الهيئات في التنمية المستدامة من خلال القضاء على البطالة وترقية الصادرات، وكذا المساهمة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة؛

- تساهم ANGEM خنشلة في تحقيق التنمية المستدامة بالولاية من خلال خلق مناصب الشغل والمساهمة في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة وتطوير القطاع الفلاحي.

أهمية الدراسة

تتجلي أهمية الدراسة فيما يلي:

- توجه الحكومات الجزائرية نحو تبني المشاريع الناشئة والصغيرة والمتوسطة في إطار الخروج من التبعية النفطية خاصة بعد جائحة كوفيد 19 والتأثيرات السلبية لانخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلة؛
- جذب اهتمام الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة بعد توصيات قمة المناخ العالمية التي أكدت على ضرورة توجه النسيج المؤسساتي الدولي نحو تبني مبادئ التنمية المستدامة وتطبيقها؛
- الاهتمام المتزايد لدور آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي والدولي.

الهدف من الدراسة

- التعرف على أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومصادر تمويلها؛
- تسليط الضوء على واقع التنمية المستدامة في الجزائر ودور تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها تحقيقها؛
- محاولة الوصول لأرقام حقيقة للمشاريع الاقتصادية على مستوى ولاية خنشلة والتعرف على دور هذه المشاريع في تحقيق التنمية المستدامة.

أسباب اختيار موضوع الدراسة

يعود اختيار موضوع الدراسة لأسباب شخصية وأخرى موضوعية.

أما الأسباب الشخصية فهي الميول الشخصي لمجال التنمية خاصة التنمية المستدامة، والرغبة في فهم آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبحث في موضوعاتها،

أما الأسباب الموضوعية فتتمثل فيما يلي:

- المكانة التي يحظى بها موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف الدراسات؛
- تشبع الوظائف في القطاع العام و ضرورة إيجاد حلول جديدة لامتصاص البطالة؛
- التطلعات المستقبلية للحصول على قرض مصغر قصد الاستفادة منه في إنشاء مشروع صغير؛
- محاولة إثراء مكتبة جامعة خنشلة بهذا الموضوع.

منهجية الدراسة

في هذه الدراسة تم الجمع بين المنهج الوصفي والتحليلي كتشخيص وتحليل وتفسير لآليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة، والتطرق للمفاهيم ووصف الظواهر وتحليل البيانات، كما تم الاعتماد على الإحصائيات قصد تدعيم المعلومات حول واقع التنمية في الجزائر بصفة عامة وولاية خنشلة بصفة خاصة.

حدود الدراسة

ارتبطت هذه الدراسة بحدود مكانية وزمانية:

- الحدود المكانية: كانت الدراسة الميدانية لهذا الموضوع على مستوى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على مستوى ولاية خنشلة، حيث تمت دراسة إحصائيات هذه المؤسسة من تمويل مشاريع في مختلف القطاعات و التعرف على دور هذه المشاريع في تحقيق التنمية المستدامة.
- الحدود الزمانية: في هذه الدراسة تمت تسليط الضوء على واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **ودورها في تحقيق التنمية المستدامة خلال الفترة 2019-2023.**

الدراسات السابقة

- جباري لطيفة، **شركات رأس المال المخاطر وإشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة تجربة الجزائر**– أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية وتسيير مؤسسات، جامعة خنشلة، 2019/2018، هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على هذه الصيغة التمويلية الحديثة، من خلال

معرفة ميكانيزماتها وفعاليتها في تمويل المشاريع الناشئة، وقد توصلت الدراسة إلى أن شركات رأس المال المخاطر تساهم بشكل فعال في تمويل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولكنها في الجزائر لا تزال تحتاج الى دعم حكومي وأرضية قانونية وتنظيمية لتفعيل دورها التنموي والتمويلي.

- جمعة خير مقال بعنوان" **دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المشاريع– دراسة تطبيقية على المشاريع النسائية في ولاية بسكرة**"، سبتمبر 2017، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الوكالة في تمويل المشاريع الصغيرة من خلال تحليل إحصائيات الوكالة الجهوية في بسكرة خلال الفترة من 2016/2014 وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن القرض المصغر يعتبر من أهم أدوات التمويل المفضلة لدى النساء الراغبات في إنجاز مشاريعهن الصغيرة خاصة الماكثات بالبيت باعتبار أن الهدف الأساسي لهذا النوع من التمويل هو تخفيض نسبة البطالة عن طريق خلق فرص عمل مستدامة.
- قنيدرة سمية، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تسيير موارد الموارد البشرية، جامعة قسنطينة،2009/2010، هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة البطالة التي تعتبر مشكلة تعاني منها معظم دول العالم حيث تسعى لمحاربتها جميع الدول، وقد توصلت إلى عدة نتائج أهمها تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يعد منطلقا هاما لمعالجة هذه المشكلة.

يكمن الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسات السابقة فيما يلي:

- الدراسة السابقة لم تربط بين عنصري التنمية المستدامة وصيغ التمويل؛
- الفترة الزمنية لهذه الدراسة تختلف عن الفترة الزمنية للدراسات السابقة؛
- تحديد الإطار المكاني الدقيق لهذه الدراسة وهي ولاية خنشلة بالضبط؛
- الاختلاف السياسي في الجزائر بين ما قبل جائحة كورونا وما بعدها.

صعوبات الدراسة

تم مواجهة العديد من الصعوبات خلال هذه الدراسة، أهمها:

- صعوبة الحصول على المعلومات الدقيقة على مستوى الوكالة؛
- عدم التعاون الجدي واللازم من طرف بعض المسؤولين في الوكالة؛

- صعوبة الحصول على مراجع و دراسات سابقة أجنبية؛
- تضارب في الإحصائيات الوطنية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين موقع الوزارة والمواقع الأخرى.

هيكل الدراسة

تم تقسيم هذه الدراسة كما يلي:

- الفصل الأول: الإطار النظري لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد تم تقسيمه إلى 3 مباحث، المبحث الأول تناول مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما المبحث الثاني فتم التطرق فيه إلى مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بينما المبحث الثالث فكان بعنوان أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الفصل الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر وآليات تطويرها. وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، مبحث أول تم التطرق إلى مفاهيم أساسية حول التنمية المستدامة، أما المبحث الثاني فتناول واقع التنمية المستدامة في الجزائر، بينما المبحث الثالث فكان بعنوان آفاق تطوير التنمية المستدامة في الجزائر.
- الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM – فرع خنشلة. وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تم التطرق فيه إلى مساهمة آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أما المبحث الثاني فتناول المؤسسة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM – فرع خنشلة، بينما المبحث الثالث فكان بعنوان مساهمة المؤسسة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM في تحقيق التنمية المستدامة في ولاية خنشلة.

الفصل الأول:
الإطار النظري لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

لقد استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال العشريتين الأخيرتين أن تبرهن على فعاليتها الاقتصادية في ترقية النشاط الاقتصادي وذلك رغم التحولات الاقتصادية التي مر بها العالم، هذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام بها. ومن الواضح أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بدور فعال في التطور والنمو الاقتصادي والاجتماعي من خلال توسيع الإنتاج الصناعي وتنويعه وتحقيق الأهداف وخلق مناصب الشغل، في الحين الذي يفرض تطبيق التكنولوجيا الجديدة انخفاضا مستمرا في اليد العاملة ولذلك فقد اكتسبت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي جعلها محط أنظار العديد من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين الذين أجمعوا على حيوية هذا القطاع ودوره الفعال في تحقيق التنمية المستدامة، إلا أن الذي لم يجمعوا عليه هو تحديد آليات تمويلها وكذا مفهوم وتعريف جامع لهذا النوع من المؤسسات فقد اجتهدوا في إعطاء تعريف لهذه المؤسسات كلا حسب المعايير والمداولات التي يراها مناسبة في تحديد هذا التعريف، ولأن المنهجية وطبيعة الموضوع تفرض وضع تعريف ملائم بهذه المؤسسات من كل الجوانب يعكس مكانتها وأهميتها في المحيط الاقتصادي، فإنه ستقدم محاولة الإلمام بكل المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآليات تمويلها خلال هذا الفصل الذي تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثالث: أساليب التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد شكل تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جوهر الاختلاف بين الدول لذلك سيتم ضمن هذا المبحث محاولة إبراز المفاهيم النظرية المحددة لهذه المؤسسات وأهميتها كما سيتم التطرق إلى أهم تصنيفاتها ودورها إضافة إلى تحديد المشاكل التي تواجهها هذه المؤسسات.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي كونها تؤدي دورا هاما في ضمان استدامة التنمية الاقتصادية، في هذا المطلب سيتم التطرق لمختلف تعريفات المؤسسات الصغيرة المتوسطة، كذلك بيان أهميتها.

أولا: مختلف تعريفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمثل تحديد تعريف شامل لهذه المؤسسات خطوة رئيسية في طريق معالجة هذا الموضوع وعليه سيتم عرض بعض تعريفات الدول والمنظمات العالمية.

1) **تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:** هذا التعريف صدر سنة 1953 والذي كان مضمونه أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في ذلك النوع من المؤسسات التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه"[1] وقد تم تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بطريقة أكثر تفصيلا، ولذلك فقد حدد القانون حدودا عليا للمؤسسة الصغيرة كما يلي[2]:

- المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة: من 01 إلى 05 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية؛
- مؤسسة التجارة بالجملة: من 05 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية؛
- المؤسسات الصناعية: عدد العمال 250 عامل أو أقل.

[1] جمعة شوام، شافية شاوي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق**، الملتقى الوطني حول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 17-19 ماي 2011، ص451.

[2] عثمان لخلف، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها في الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص14.

2) **تعريف فرنسا:** تعتمد فرنسا على مبدأ المعيار المزدوج، فتعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها كل مؤسسة يتراوح عمالها بين 0 و500 عامل ورأس مال المستثمرة يقل عن مليوني فرنك فرنسي[1].

3) **تعريف بعض الدول النامية العربية:**

أ- **تعريف مصر:** قام البنك المركزي المصري بتصنيف الشركات الصغيرة والمتوسطة وفقا لحجم أعمالها، ليتراوح ما بين مليون جنيه مصري و50 مليون جنيه مصري في الشركات الصغيرة، ويتروح مابين 50 مليون جنيه مصري و200 مليون جنيه مصري للشركات المتوسطة[2].

ب- **تعريف الأردن:** يتم تعريف المشاريع الصغيرة على أنها المشاريع التي توظف بين 5 و20 موظفا ومجموع أصولها أو حجم مبيعاتها تقل عن 1 مليون دينار أردني سنويا، والمشاريع المتوسطة تعرف غالبا بالمشاريع التي يكون مجموع أصولها أو حجم مبيعاتها بين 1 مليون و 3 ملايين دينار أردني، وعدد العاملين بها من 61 إلى 100 موظفا[3].

4) **تعريف الهند:** أعطت الهند اهتماما بالغا للصناعات الصغيرة وقد عرفتها بأنها المنشآت التي توظف أقل من 50 عامل لو استخدمت الآلة، أو أقل من 100 عامل لو لم تستخدم الآلة، ولم تتجاوز أوصولها الرأسمالية 500 ألف روبية[4].

5) **تعريف بعض المنظمات العالمية:** اختلفت تعريفات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة عند المنظمات الدولية كما يلي[5]:

أ) **تعريف منظمة الأمم المتحدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** عرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيدو " المشروعات الصغيرة بأنها : "تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها طويلة الأجل (الإستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية). كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 و50 عاملا.

ب) **تعريف اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لشؤون شرق آسيا والشرق الأوسط:** عرفتها بأنها منشات تشغل عمالا بأجور ولا يتعدى عدد المشتغلين بالمنشاة التي لا تستخدم أي قوى محركة 50 مشتغلا، أو 20 مشتغلا إذا كانت تستخدم القوى المحركة.

---

[1] برجي شهرزاد، **إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجيستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر، 2012/2011، ص29.

[2] .Cicular dated 5 march 2017 regading amending some items of the SMEs iniatives**. Central bank of Egybt.2017**.

[3] برجي شهرزاد، مرجع سابق، ص 18

[4] المرجع نفسه، ص26.

[5] رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، ايتراك للطباعة والنشر، مصر الطبعة الأولى، 2008، ص16-17.

ج) منظمة العمل الدولية للصناعات الصغيرة: تعرف بأنها الصناعات التي يعمل بها 50 عاملا وتحدد مبلغا لا يزيد عن 1000 دولار لكل عامل تزداد إلى 5000 دولار في بعض الصناعات، على إلا يزيد رأس المال للنشأة عن 1000.000 دولار.

6) تعريف الجزائر: الجزائر كغيرها من الدول النامية لم تتبني تعريفا رسميا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فطبقا للمرسوم التنفيذي رقم 17-02 المؤرخ في 11 جوان 2017 فإن المؤسسات الصغيرة المتوسطة معرفة كما يلي[1]:

- **المؤسسة الصغيرة:** تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 10 إلى 49 شخصا، ورقم أعمالها لا يتعدى 400 مليون دج، ومجموع ميزانياتها السنوية لا يتعدى 200 مليون دج.
- **المؤسسة المصغرة:** تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 1 إلى 9 أشخاص، ورقم أعمالها لا يتعدى 40 مليون دج، ومجموع ميزانياتها السنوية لا يتعدى 20 مليون دج.
- **المؤسسة المتوسطة:** تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 50 إلى 250 شخصا، ورقم أعمالها محصور بين 400 مليون دج و 4 مليار دج، ومجموع ميزانياتها السنوية محصور بين 200 مليون دج ومليار دج.

تلخص من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (1): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المؤسسات	عدد العمال	رقم الأعمال	الميزانية السنوية
المؤسسة الصغيرة	من 10 – 49 شخص	لا يتعدى 400 مليون دج	لا يتعدى 200 مليون دج
المؤسسة المصغرة	من 1 – 9 أشخاص	لا يتعدى 40 مليون دج	لا يتعدى 20 مليون دج
المؤسسة المتوسطة	من 50 – 250 شخص	بين 400 مليون دج و 2 مليار دج	بين 200 مليون دج و مليار دج

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على موقع وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، https://www.industrie.gov.dz/soutien-pme، زيارة المرقع بتاريخ 2024/02/12، 21.04

[1] موقع وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، https://www.industrie.gov.dz/soutien-pme، زيارة المرقع بتاريخ 2024/02/12، 21.04

ثانيا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية جوهرية للاقتصاد وتحقيق التطور الهيكلي، يذكر من ذلك ما يلي[1]:

- تساهم في تنمية الصادرات وتقليص الواردات: مما يؤثر إيجابا على ميزان المدفوعات للدول النامية، كما تساهم في إنتاج قيمة مضافة وتزايد حصتها في إجمالي الناتج الوطني الخام.
- القدرة على الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار: وتيسير تعبئة رؤوس الأموال الوطنية من مصادر متعددة (ادخار أفراد العائلات، التعاونيات، الهيئات غير الحكومية) وبالتالي تعبئة موارد مالية كانت موجهة للاستهلاك الفردي غير المنتج.
- تدعيم الكيانات الاقتصادية الكبرى: فاعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدرجة اكبر على البحث والتطوير، وتركزها في القطاعات فائقة التطور، جعل منها مصدرا أساسيا لتقديم خدمات كبيرة، وغير عادية للكيانات الاقتصادية العملاقة، خاصة بالنسبة للمؤسسات المتخصصة في إنتاج السلع المعمرة كالسيارات والأجهزة المنزلية أو التي تقوم بإنتاج المعدات الأساسية كالآلات الصناعية والزراعية.
- الأهمية الاجتماعية: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في إنشاء فرص العمل الجديدة، خاصة بالنسبة للدول المتجهة نحو اقتصاد السوق من بينها الجزائر، لأنه في ظل هذا النظام الدولة لم تعد تخلق الوظائف بشكل مباشر، كما أن المؤسسات الكبرى هي مؤسسات استقرت آلتها الصناعية ولن تساهم هي الأخرى مساهمة جدية.

المطلب الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها

تكتسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة باعتبارها الركيزة الأساسية لاقتصاد أي دولة، في هذا المطلب يتم توضيح تصنيفات هذه المؤسسات وخصائصها.

أولا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أنواع باختلاف المعايير المعتمدة في ذلك وأهم هذه المعايير هي:

1) **تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس توجهها:** يوجد فيه العديد من الأنواع:[2]

[1] رابح خوني، رقية حساني مرجع سابق، ص41.
[2] عثمان لخلف، مرجع سابق، ص32.

- **المؤسسات العائلية:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العائلية أو المنزلية يكون إقامتها هو المنزل تعتمد على المهارات اليدوية والأساليب التقليدية المتوازنة وتنتشر في الريف.
- **المؤسسات التقليدية:** تشبه النوع الأول في كونها تستخدم العمل العائلي و تنتج منتجات تقليدية وقد تستعين ببعض اليد العاملة خارج إفراد العائلة، كما أنه تتخذ ورشة صغيرة كحل للقيام بالأعمال الخاصة بها.
- **المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة:** تتميز هذه المؤسسات عن غيرها في اتجاهها إلى الأخذ بفنون ناحية الإنتاج الحديثة، من ناحية التوسع في استخدام رأس المال الثابت أو من ناحية تنظم العمل، أو من المنتجات التي يتم صنعها بطريقة منتظمة.

2) **تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل:** نفرق بين نوعين من المؤسسات وهي المؤسسة المصنعة والمؤسسات غير المصنعة نوضحها فيما يلي:[1]

- **المؤسسات غير المصنعة:** تجمع المؤسسات غير مصنع بين نظام الإنتاج العائلي والنظام الحرفي، إذ يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل من حيث تنظيم العمل.
- **المؤسسات المصنعة:** يتميز عن صنف المؤسسات غير المصنعة من حيث تقسيم العمل وتعقيد العمليات الإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة في التسيير وأيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة واتساع أسواقها.

3) **تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة النشاط:** حسب هذا المعيار يمكن تصنيف هذه المؤسسات بالاستناد إلى النشاط الاقتصادي الذي تنتمي إليه كما يلي[2]:

- **مؤسسات التنمية الصناعية:** يقصد بمؤسسات التنمية الصناعية الإنتاجية تحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة أو مواد كاملة التصنيع وتعبئتها وتغليفها.
- **مؤسسات التنمية الزراعية وتمس النشاطات التالية:** مؤسسات الثروة الزراعية، مؤسسات الثروة الحيوانية، مؤسسات تنمية الثروة السمكية.
- **مؤسسات التنمية الخدمية و التجارية:** تضم
  - ✓ **مؤسسات التنمية الخدمية:** وتشمل المؤسسات التي تقوم بالخدمات المصرفية ، الفندقية، السياحية، خدمات الصيانة، خدمات النظافة، خدمات النقل التحميل و التفريغ خدمات النشر ووغيرها.

[1] عثمان لخلف، مرجع سابق، ص: 33-34.
[2] فاطمة الزهراء، عبادي، **مقومات تحقيق الأداء المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير، تخصص ادارة أعمال ، جامعة البليدة، الجزائر، 2017، ص37-38.

- ✓ **المؤسسات التجارية** : وتشمل أيضا المتاجر بجميع أنواعها مثل المتاجر العامة، والمتاجر المتخصصة في نوع معين من السلع مثل الأثاث ، ومتاجر السوبر ماركت.
- ✓ **مؤسسات المقاولة:** تعتبر المقاولة الباطنية من أهم إشكال التكامل الصناعي الحديث وتعني تجسيد التعاون بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4) **تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التوجه القانوني:** إن الشكل القانوني للمؤسسات يتفق وطبيعة النظام السياسي السائد،ويتضح ذلك كالتالي:

- **مؤسسات فردية:** هي مؤسسات يمتلكها شخص واحد يعتبر رب العمل أو صاحب رأس المال والمالك لعوامل الإنتاج الأخرى. ويقدم هذا الشخص رأس المال المكون الأساسي لهذه المؤسسة بالإضافة إلى عمل الإدارة والتنظيم وغالبا لا يكون عدد العاملين فيها مرتفعا.
- **الشركات:** تعرف على أنها عقد بين شخصين أو أكثر للقيام بعمل معين واقتسام ما ينشا من ربح أو خسارة، إلا انه لكل نوع من الشركات تعريف خاص بها لان كل شركة خصوصيتها وتنقسم إلى نوعين هما: شركات الأشخاص وشركات الأموال.

ثانيا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة[1]:

- **سهولة التأسيس (النشأة):** تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في انتشائها من انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبيا، حيث أنها تستند في الأساس الى جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية.
- **سهولة وبساطة التنظيم:** وذلك من خلال توزيع الاختصاصات بين أقسام المشروع التحديد الدقيق للمسؤوليات وتوضيح المهام والتوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة واللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ.
- **استقلالية الإدارة:** عادة ما تتركز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكها، إذ في كثير من الأحيان يلتقي الشخص المالك بالمسير وهذا ما يجعلها تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكها، مما يسهل من قيادة هذه المؤسسات وتحديد الأهداف.

[1] سيد سالم عرفة، **الجديد في إدارة المشاريع الصغيرة**، دار الراية والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2018، ص64-65.

- **توفرها على نظام داخلي يتميز بقلة التعقيد:** وهو ما يسمح بالاتصال السريع صعودا ونزولا بين إدارة المؤسسة وعمالها، أما خارجيا فنظام المعلومات يتميز بدوره بالبساطة نتيجة قرب السوق جغرافيا وهي في مثل هذه الحالة قليلة الحاجة للجوء إلى دراسات السوق المعقدة،
- **جودة الإنتاج:** إن التخصص الدقيق والمحدد لمثل هذه المؤسسات يسمح لها بتقديم إنتاج ذو جودة عالية، حيث يعتمد النمط الإنتاجي فيها على مهارات حرفية ومهنية مما يجعلها تستجيب بشكل مباشر لأذواق واحتياجات المستهلكين.

المطلب الثالث: المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتعقد وتتنوع المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالأخص في الدول النامية، فمنها المشاكل التسويقية ومنها المشاكل التمويلية.

أولا: مشاكل تسويقية

يمكن تلخيص أهم المشكلات التسويقية التي تعاني منها المشروعات الصغيرة فيما يلي[1]:

- انخفاض أو تقلب الطلب على بعض المنتجات وانعكاسات ذلك على كفاءة المشروع؛ محدودية الأماكن المخصصة للعرض وقنوات التوزيع المطلوبة؛
- استغلال التجار والوسطاء للمشروع الصغير وحصولهم على هوامش توزيع عالية؛ انخفاض جودة السلع والخدمات الخاصة بسبب مشكلات الخامات والعمالة؛
- الافتقار إلى التصميمات والمواصفات والمقاييس السليمة؛
- عدم القيام بالبحوث التسويقية وتحديد وتحديث المشروع بمعلوماته عن الأسواق؛ ظهور المشروعات البديلة المنافسة بشكل مستمر ؛
- محدودية المعرفة بالأساليب التسويقية المعاصرة.

ثانيا: مشاكل تمويلية

توصلت دراسات عديدة إلى أن عدم كفاية الائتمان يعتبر أحد العقبات الأساسية التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة إذ وجد أن عدد قليل من هذه المشاريع يحصل على الائتمان من مؤسسات

[1] عيسى بن ناصر، **حاضنات الأعمال كآلية لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 18، 2018، ص60.

الاقتراض، وتعتمد هذه المشاريع في الجزء الأكبر من احتياجاتها التمويلية على المدخرات الفردية والعائلية في تأسيس وتمويل عمليات التشغيل، أما فيما يتعلق بدور البنوك التجارية في تمويل المشاريع في البلدان النامية فقد بينت دراسات عديدة أن عدم قدرة أو قبول البنوك تمويل هذه المشاريع سواء عند إنشاءها أو توسيعها يرجع للأسباب التالية[1]:

- انعدام الثقة في القائمين على المشاريع الصغيرة و المتوسطة؛
- ضعف القدرة على توفير البيانات المالية والتشغيلية مما يعيق القدرة على تقدير الجدارة الائتمانية للمشروع من قبل البنك أي صعوبة إعداد دراسة الجدوى؛
- ضعف الضمانات المتوفرة اللازمة لتقديمها إلى البنوك للحصول على التمويل؛
- إن معظم المشاريع الصغيرة تعمل في القطاع غير الرسمي وليس لها سجلات ضريبية مما يزيد من مخاطر التعامل معها.

المبحث الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى موارد مالية لتمويل العملية الإنتاجية وللقيام بهذه الخطوة هناك عدة مصادر للتمويل منها المصادر التقليدية ومنها الحديثة.

المطلب الأول: المصادر التقليدية

يعتبر التمويل الذاتي مصدرا داخليا للتمويل بينما التمويل البنكي فيعتبر مصدرا خارجيا وكلاهما من المصادر التقليدية في التمويل، وهذا ما سيتم التطرق إليه في المطلب.

أولا: التمويل الذاتي

يتمثل في تلك الأموال المتولدة عن مجموعة النشاط الاستغلالي للمؤسسة خلال الدورة الإنتاجية وهذا من خلال إعادة الاستثمار الجزئي أو الكلي للأرباح المحققة وكذا مخصصات الإهتلاكات والمؤونات، والمعبر عنه بقدرة التمويل الذاتي، ويختلف هذا الأخير عن مفهوم التمويل الذاتي الذي يمثل الفائض النقدي الصافي. الذي تحققه المؤسسة بعد طرح الأرباح الموقعة واقتطاع المصاريف المالية والجبائية، والذي يمكن أن نعبر عنه بالعلاقة الموالية:

[1] عيسى بن ناصر، مرجع سابق، ص 62.

التمويل الذاتي = قدرة التمويل الذاتي – الأرباح الموزعة

والتمويل الذاتي هو المبلغ المتبقي لدى المؤسسة من قدرة التمويل الذاتي بعد توزيع الأرباح على أصحاب المؤسسة ويمكن التعبير قدرة التمويل الذاتي بالعلاقة الموالية:

قدرة التمويل الذاتي = المنتجات القابلة للتحصيل – الأعباء القابلة للدفع

والقدرة على التمويل الذاتي هي المورد الداخلي الناتج عن العمليات المسجلة محاصيل مالية ونواتج خلال دورة معينة على اثر نشاط الاستغلال، وهي أيضا قدرة المؤسسة على تمويل الاستثمارات الجديدة وتسديد ديونها اعتمادا على مواردها المالية الذاتية[1].

ثانيا: التمويل البنكي

تشكل البنوك أهم مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما سيتم التطرق إليه[2]:

1) تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة

تتحدد هذه الفترة باستقرار فكرة إنشاء المؤسسة إلى تجسيدها عبر الواقع وأخذ مكانتها بين مثيلاتها بعبارة أخرى تشمل هذه الفترة السنوات الأولى التجريبية والانطلاق الفعلي لنشاط المؤسسة، وتعتبر هذه الفترة أصعب مرحلة يتجاوزها مؤسس المشروع.

2) تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه مرحلة النمو والتوسع

إن علاقة البنك مع المؤسسات الحديثة النشأة تمتاز بالحذر من جانب البنك، لذا فهو يفضل ربط مع تلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي هي في طور النمو والتوسع وذلك نتيجة العوامل التالية:

- قدرة البنك على تحديد الوضع المالي للمؤسسة، وبالتالي قياس خطر منح القرض.
- المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة هي معطيات واقعية.
- وجود معطيات مالية ومحاسبية تاريخية لدى بنك عن نشاطات هذه المؤسسات

[1] ماجدة العطية، **ادارة المشروعات الصغيرة**، دار الميسرة، للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، د س، ص63.
[2] مالحة لوكادر، **دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة ماجيستير في القانون، تخصص قانون التنمية الوطنية، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2012، ص71-72.

ولكن بالرغم من توافر كل هذه المعلومات إلا أن البنك في الواقع يحجم عن تمويل هذه المؤسسات والسبب يعود إلى خطر الائتمان لهذا النوع من المؤسسات الذي يكون جد مرتفع نظرا لنقص الضمانات وانعدام تقنيات تسيير المخاطر، وكنتيجة لذلك تتعثر العلاقة القائمة بين البنك والمؤسسات التي هي طور التوسع وبالتالي تخفض استثماراتها ومن مستويات التشغيل بها، ويصبح البنك مصدرا لإحدى الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني: المصادر الحديثة

بالإضافة إلى المصادر التقليدية هناك مصادر مستحدثة في التمويل توضح في هذا المطلب.

أولا: التمويل عن طريق البنوك الإسلامية

من أهم الصيغ المتاحة إمام البنوك الإسلامية لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نجد[1]:

1) **التمويل بالمشاركة:** تطبق المشاركة في المصارف الإسلامية على عدة صيغ أهمها:

- **المشاركة في صفقة معينة:** وهي اشتراك المصرف الإسلامي مع طرف أو أكثر في تمويل صفقة تجارية معينة كاستيراد سلعة تنهي العملية ببيع تلك السلعة وحصول كل طرف على نصيبه من الربح.
- **المشاركة الدائمة:** وهي اشتراك البنك في مشروع بهدف الربح دون تحديد اجل معين لانتماء هذه الشركة، أي مشاركة طويلة الأجل.

2) **التمويل بصيغة المضاربة** : و فيها تقوم مؤسسة التمويل بتوفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ويتفق الطرفان على قسمة ما يتحقق من ربح من عملية الاستثمار بنسب معينة بينهما، ولمؤسسة التمويل أن تصنع شروطا تضمن حسن استخدام التمويل وإذا تحققت الخسارة فان مؤسسة التمويل تتحملها من الأصل، ما لم يثبت أن هناك تقصير أو إهمال أو تعدي من المشروع، و في حالة الخسارة لا يحصل المشروع على شيء إطلاقا مقابل جهده الذي بذله مهملا كان هذا الجهد، فكل منهما يخسر من الجنس ما قدمه، و بذلك يساوي الإسلام بين المال و العمل (التنظيم) يربحان معا أو يخسران معا، يخسر صاحب المال ماله و يخسر صاحب العمل عمله.

[1] بوسهمين أحمد، **الاستثمار في المؤسسات المصغرة ودورها في التنمية المحلية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تسيير مؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011، ص 91.

3) **التمويل بالمرابحة:** إن الشكل المبسط لعملية المرابحة هي بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح فهي تمويل بالبيوع يتضمن تحقيق إرباح تترافق مع تدفق سلع و خدمات و قد يكون هذا التمويل عبارة عن مرابحة استثمارية تتعلق بتقدم أصول إنتاجية لإقامة مشروع أو توسيعه و تجديده، أو قد يكون التمويل مرابحة إنتاجية تتمثل في تقديم مواد أولية أو سلع نصف مصنعة تتعلق بمشروع جديد أو مؤسسة قائمة فيتحقق الربح في إطار عمليات و استثمارية حقيقية.

ثانيا: التأجير التمويلي

هو عقد إيجار يكون بين المؤجر والمستأجر حول أصل معين لمدة محددة من الوقت يستفيد منه المستأجر خلال هذه الفترة مقابل دفع مبلغ محدد من الإيجار لمالك هذا الأصل، على أن يعود له بعد فترة التأجير أو يشتريه المستأجر هذا الأخير الذي قد يكون من المنقولات مثل المعدات أو غير المنقولات مثل المباني أو من خلال التأجير التمويلي فان البنك يقدم خدمة تمويلية فهو يعتبر عملا من أعمال الوساطة المالية ، حيث يقوم المؤجر (البنك) بتمويل شراء الأصول التي يحتاجها المستأجر و يؤجرها على مدى فترة التقاعد[1].

توضح مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (1): مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

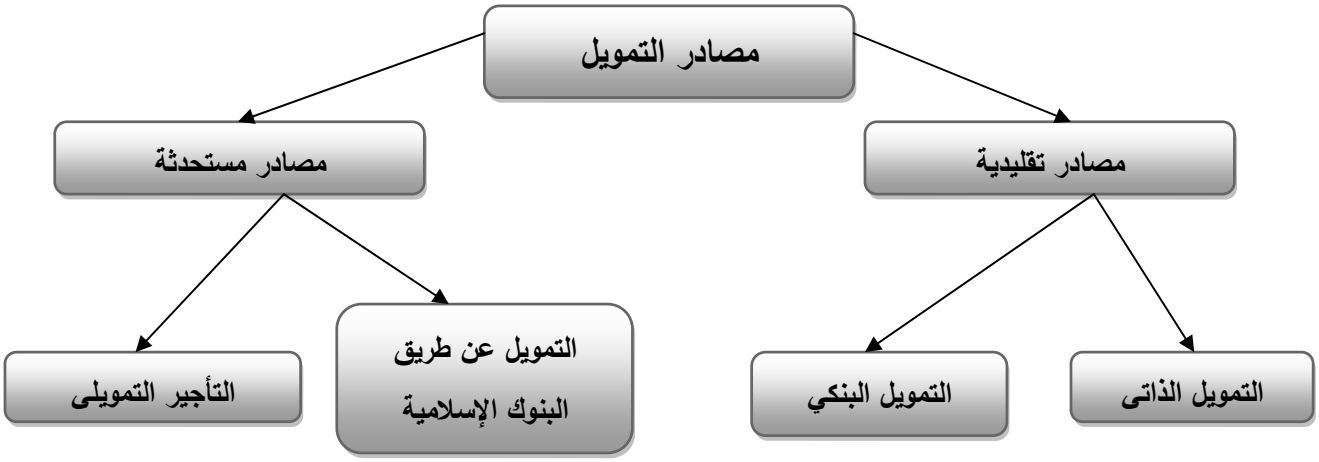

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بوسهمين أحمد، **الاستثمار في المؤسسات المصغرة ودورها في التنمية المحلية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تسيير مؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011، ص 91 -92-93

[1] بوسهمين أحمد، مرجع سابق، 91.

المطلب الثالث: وظائف تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتفق أهمية وحجم الوظيفة المالية إلى حد كبير على حجم المؤسسات فالمؤسسات الصغيرة تمارس هذه الوظيفة بصفة عامة من خلال الإدارة المحلية بينما تزداد أهمية هذه الوظيفة مع نمو المشروع وبذالك تبرز الإدارة المالية كوحدة متنقلة ذات علاقة مباشرة برئيس الإدارة من خلال القطاع المالي.

تختص الوظيفة المالية في بداية نشأتها بمنح الائتمان ومتابعتها ، وقد يتطلب ذلك تحليل و متابعة المراكز المالية للعملاء الذين يتعاملون مع الشركة لتحصيل مستحقاتها ومع كبر حجم المؤسسة يزداد نشاط الوظيفة المالية ليشمل تقييم ومتابعة المركز المالي والحصول على الائتمان القصير الأجل ، ثم يتطرق الأمر لاتخاذ القرارات المتعلقة بالأصول الثابتة سواء من حيث نوعيتها أو مصدر تمويلها ثم تلك القرارات الخاصة بالتصرف في الأرباح وفقا لسياسات المؤسسة وظروفها المالية. ويتضح مما سبق أن الوظيفة المالية ضرورية وبصفة خاصة في ضل الحاجة الكبيرة من المؤسسات، فقد تستند هذه الوظيفة إلى الإدارة المحاسبية كما في المؤسسات الصغيرة، أو تستند إلى إدارة مستقلة وهي الإدارة المالية كما في المؤسسات الكبير و يعني هذا ضرورة وجود هذه الوظيفة و بأي شكل من التبعية بحيث يمكن استخدام الأساليب الفنية في تحليل المركز المالي، وتقييمه وممارسة الأنشطة والمهام بحيث يمكن في النهاية تعظيم العائد[1].

ويمكن تلخيص وظائف تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الشكل الآتي:

[1] بريبش السعيد، مداخلة بعنوان: **التمويل التأجيري كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول سياسة التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات - دراسة حالة الجزائر والدول النامية - بسكرة، الجزائر، 21 22 نوفمبر 2006، ص16.

الشكل رقم (2): وظائف تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

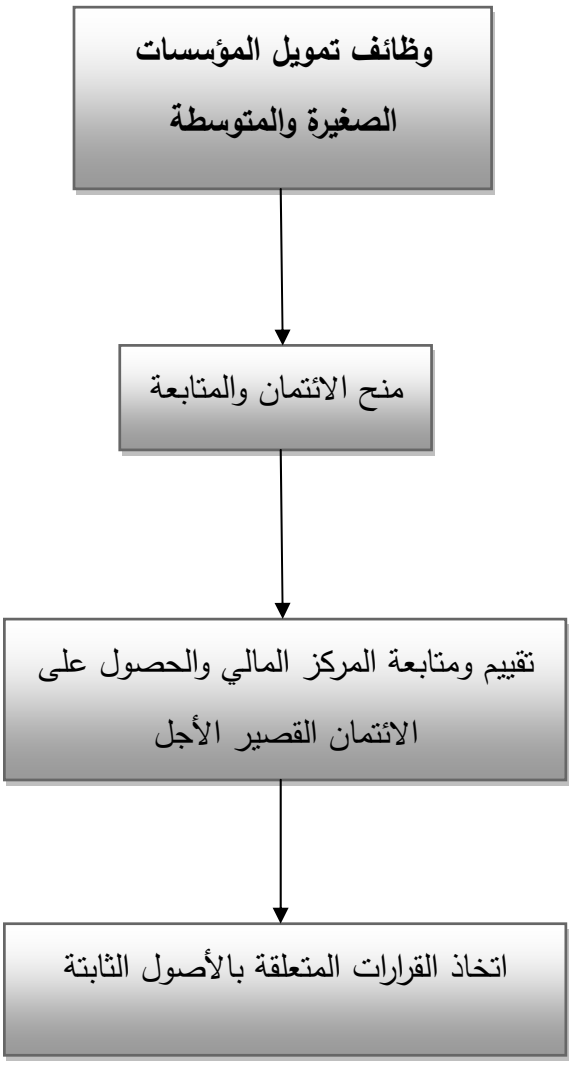

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بريبش السعيد، مداخلة بعنوان: **التمويل التأجيري كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول سياسة التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات - دراسة حالة الجزائر والدول النامية - بسكرة، الجزائر، 21 22 نوفمبر 2006، ص16.

المبحث الثالث: أساليب التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتمثل أساليب التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين تمويل قصير الأجل ومتوسط الأجل وطويل الأجل، وهذا ما سيتم توضيحه من خلال مطالب هذا المبحث.

المطلب الأول: التمويل قصير الأجل

هو أحد أساليب التمويل الخارجي، ويمثل التمويل الذي يستخدم لتمويل العمليات التجارية في المشروع، ويرتبط بتحقيق أهداف المشروع في السيولة والربحية. ويعتبر هذا النوع من التمويل مشكلة مستمرة للمشاريع التي تعتمد في تسيير فعاليتها وأنشطتها وعليه فهي دائمة البحث عن مصادره و تكون عادة من المشاريع الصغيرة أو متوسطة الحجم، ذلك أن المشاريع الكبيرة ذات النسبة العالية من الأصول الثابتة، لا تعاني من مشكلة التمويل قصير الأجل، ولذا فان هذا النوع من التمويل يعتمد على طبيعة العمل أو طبيعة النشاط الذي تمارسه المشاريع، وبالرغم من أن المشاريع تتجنب عددا من المشاكل فيما لو أمكنها الحصول على تمويل طويل الأمد لتمويل احتياجاتها في الأصول المتداولة، وتتمثل مصادر التمويل الرئيسية للتمويل قصير الأجل فيما يلي:

أولا: الائتمان التجاري

يمكن تعريف الائتمان التجاري بأنه الائتمان قصير الأجل الذي يمنحه المورد للمشتري عندما يقوم الأخير بشراء البضائع لغرض إعادة بيعها أي أن الائتمان التجاري يمكن الشركة من شراء و تدبير احتياجاتها من المواد الأولية والمستلزمات السلعية من شركة أخرى على أن يتم سداد قيمة الشراء في فترة لاحقة، وتظهر قيمة هذه المشتريات وتعامل في دفاتر الشركة المشتراة محاسبيا كحساب الدائنين الموردين، إذ يحتاج المشتري إلى الحساب الائتمان التجاري في حالة عدم الكفاية رأس ماله العامل لمقابلة الحاجات الجارية وعدم مقدرته على الحصول على القروض المصرفية وغيرها من القروض القصيرة الأجل ذات التكلفة المنخفضة، ومن ناحية أخرى فإن رغبة الدائنين التجاريين في منح هذا النوع من الائتمان تتوقف على مجموعتين من العوامل الأولى عوامل شخصية والثانية عوامل ناشئة عن حالة التجارة و المنافسة[1].

[1] قنون أمين، **إشكالية الممارسة المقاولتية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2020/2019، ص79.

التمادي في استخدام هذا الائتمان قد يؤدي إلى تضرر السمعة الائتمانية للمؤسسة، فهذا النوع من التعامل يفرض على المؤسسة توفير الحد الأدنى من السيولة الجاهزة للوفاء بتسديد هذه الديون عند موعد استحقاقها، لذلك يجب التوفيق اللازم بين استحقاقيتها وسيولة الأصول المتداولة.

سهولة الحصول على الائتمان التجاري ومحاولة الاستفادة من فرص الربح في السوق قد يؤديان إلى التوسع في الائتمان التجاري، تصادف منتجات المؤسسة رواجا في السوق، فتلجأ إلى التموين بكميات كبيرة، قد تلجأ إلى إمضاء عقود طويلة الأجل مع الموردين لتأمين التموين، ثم يتبين أن الرواج كان ظرفيا. قد تلجأ المؤسسة إلى رهن بعض الأصول المتداولة من اجل الحصول على ائتمان تجاري، عندما تقل ثقة الموردين بها أو عندما تكون حديثة النشاط في السوق، مما يؤدي إلى فقدان المرونة اللازمة فهي تحرك احتياجات الدورة عند الضرورة[1].

ثانيا: الائتمان المصرفي

يتمثل الائتمان المصرفي في القروض المختلفة التي يقدمها البنك لعملائه من المؤسسات التجارية الصناعية أي إن البنوك تقوم بتزويد المنشآت بما تحتاج إليه من أموال لتمويل عملياتها الجارية، ويعتبر اختيار البنك من الأمور الرئيسية التي تواجه المنشأة التي تفكر في استخدام الائتمان المصرفي ومن القواعد العامة التي يستحسن على المنشأة استخدامها ، في حالة اختيار البنك ما يلي[2]:

- لابد أن يتناسب حجم البنك مع حجم المنشأة التي يعتزم الحصول على القروض منها. ويرجع ذلك إلى أن هناك قيود اقتصادية و قانونية على مقدار القروض التي يمكن لأي بنك أن يمنحها للعميل الواحد.
- على المنشاة أن تختار البنك الذي يتبع سياسات تتماشى مع حاجياتها وظروفها حيث انه من المعروف أن البنوك تختلف فيما بينها في شروط منح الائتمان.
- يلاحظ أن البنك في حالة درايته وخبرته بعمليات المنشاة يكون قادرا على مدها بالمشورة المالية، ولكن من الناحية الأخرى نجد انه من غير المرغوب فيه أن يتم التعامل مع بنك له اتصال وثيق بالمشروعات المنافسة حتى لا تتسرب المعلومات عن المنشاة للمنشات المنافسة.

[1] قنون أمين، مرجع سابق، ص80.
[2] غيات بوفلجة، استراتيجية ترقية المقاولاتية في الجزائر، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، المجلد 04العدد 01، 2021، ص06.

- يجب على الشركات أن تتجنب التعامل مع البنوك التي لا تتعامل مع البنوك بعلاقات حسنة مع البنوك الأخرى أو مع البنك المركزي ينبغي التعامل مع البنوك القوية ذات المركز المالي السليم والإدارة الواعية والرشيدة، وبصورة عامة يجب أن يكون الاختيار حكيما منذ البداية حتى يمكن إنشاء اتصال مرضي وفعال بين المؤسسة والبنك الذي تتعامل معه ومثل هذه العلاقة كفيلة بمنع ظهور أي نزاع في المستقبل.

و يتخذ الائتمان المصرفي عدة أشكال يمكن حصرها فيما يلي:

✓ **حسابات الجاري المدين:** وهي عبارة عن تسهيلات يقدمها البنك لعملائه وفي حدود سقف معين، يستطيع العميل السحب من هذا الحساب وفي حدود السقف الممنوح ويتم احتساب الفائدة على المبلغ المستخدم من السقف الجاري مدين و يجب على العميل إيداع حصيلة مبيعاته أو نشاطه التجاري في حسابه لدى البنك كما يشترط عدم تجاوز سقف الجاري مدين الممنوح.

✓ **خصم الأوراق التجارية:** حيث يقوم العملاء الذين يتعاملون بالبيع الأجل بتسييل هذه الكمبيالات لدى البنك التجاري حيث يقوم البنك باحتساب الفائدة على الكمبيالة حتى تاريخ الاستحقاق وخصمها من القيمة الاسمية للكمبيالة و إعطاء العميل صافي قيمة الكمبيالة.

ثالثا: تكلفة الديون قصيرة الأجل

اختلف كتاب المالية بشأن إدراج تكلفة الديون قصيرة الأجل، ضمن مجموع تكلفة رأس المال، ويرجع ذلك لعدة اعتبارات وهي: ضرورة اعتبار الديون قصيرة الأجل عنصرا أساسيا في تمويل الاستثمارات، وبذلك يجب حساب تكلفتها. و بما أن الديون قصيرة الأجل غير مخصصة لتمويل الاستثمارات، أن تكون لها تكلفة حيث أن حجمها عادة ما يكون قليل في الهيكل التمويلي للمؤسسة.

انطلاقا من ذلك، فإنه سوف تدرس تكلفة الديون قصيرة الأجل، من خلال دراسة تكلفة كلا من الائتمان التجاري والائتمان المصرفي، كما يلي[1]:

1) تكلفة الائتمان التجاري

لحساب تكلفة الائتمان التجاري، نستخدم مفهوم تكلفة الفرصة الضائعة، و نقارن ذلك مع مختلف موارد التمويل الأخرى المتاحة.

[1] سليمة هالم، **هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص 87.

وبما أن الائتمان التجاري يتضمن مهلة التسديد يمنحها المورد للزبون، ففي حالة غياب الخصم النقدي يمكن اعتبار الائتمان التجاري تمويل مجاني. إلا أنه يمكن أن تصبح مكلفة بحيث تعرض المؤسسة لفقدان سمعتها في السوق و قد يؤدي إلى إفلاسها في حالة سوء استخدامها.

2) تكلفة الائتمان المصرفي

تنحصر تكلفة الائتمان المصرفي أساسا في معدل الفائدة المطبق على القروض التي تمنحها البنوك للمؤسسة، بالإضافة إلى تكلفة الخصم والعمولات المرتبطة بخصم الأوراق التجارية قبل تاريخ استحقاقها.

يرتبط التمويل قصير الأجل بتمويل احتياجات المشروع الموسمية أو الاحتياجات المؤقتة من الأموال التسيير الفعاليات و الأنشطة التجارية للمشروع، لذا فهو يمتاز بالتصفية الذاتية أي تتم تصفيته خلال فترة تقل عن سنة.

المطلب الثاني: التمويل متوسط الأجل

التمويل متوسط الأجل يستخدم لتمويل حاجة دائمة للمشروع ، أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ و التي تستغرق عددا من السنين لذا فان المتفق عليه هو اعتماد فترة التمويل من سنة إلى 5 سنوات في هذا النوع من التمويل حيث يتم سداد قيمة القرض من خلال التدفقات النقدية التي تتولد خلال هذا العدد من السنين.

ويتمثل التمويل المتوسط الأجل في:

أولا: القروض المصرفية متوسطة الأجل

تتراوح مدتها في العادة من سنة إلى سبعة سنوات، موجهة أساسا لتمويل الاستثمار في تجهيزات ومعدات الإنتاج، وأغلب هذه القروض مرهون بضمان.

تلعب البنوك التجارية دورا كبيرا في التمويل متوسط الأجل فبعد إن كانت فلسفة معظم هذه البنوك هو اقتصارها على التمويل قصير الأجل لاعتبارات السيولة التقليدية للبنوك التجارية ظهرت دعوى جديدة لضرورة اشتراك البنوك التجارية في تمويل متوسط الأجل ومن أهم ما يميز القرض المصرفي متوسط الأجل، انه يستحق بعد أكثر من سنة، وعادة ما يتم سداد هذه القروض على مدار عدد من السنوات بصورة منتظمة ويطلق عليها أقساط السداد بالإضافة لذلك عادة ما يكون القرض مضمون بأصل معين

أو بأي نوع من أنواع الضمانات الأخرى، وتكون هذه القروض موجهة أساسا لتمويل الاستثمار في تجهيزات ومعدات الإنتاج ويصاحب تقديم هذا النوع من القروض إلزام المؤسسة المقترضة لمجموعة من الشروط نذكر منها:

- شروط استخدام القروض بالكيفية المتفق عليها وفي الأغراض المحددة كضمان الاسترجاع الأموال.
- شروط تحديد سقف المديونية حفاظا على ملائمة وقدرة المؤسسة على التسديد مستقبلا.
- شروط على توزيع الأرباح على المساهمين لا تتعدى نسبة معينة للحفاظ على نسبة معينة بين الأموال المملوكة والقروض ضمن الهيكل المالي للمؤسسة[1].

ثانيا: قروض المدة

تتميز قروض المدة بآجالها المتوسطة والتي تستحق خلال فترات زمنية تتراوح بين 3 إلى 7 سنوات مما يعطي للمقترض الاطمئنان بتوفر التمويل وانخفاض مخاطر إعادة التمويل أو تجديد القروض القصيرة الأجل، ومن المتعارف عليه أن معدل الفائدة على قروض المدة هذه يكون أعلى من ذلك المعدل على القروض قصيرة الأجل لتعويض المؤسسة التمويلية عن مخاطر ربط أموالها لفترة زمنية أطول، ويتحدد معدل الفائدة على القرض المذكور بسعر الفائدة السائد في السوق، وحجم القرض وتاريخ استحقاقه والجدارة الائتمانية للمؤسسة المقترضة.

تسدد قروض المدة على أقساط دورية متساوية تدفع كل ربع أو نصف سنة أو سنويا، وقد تكون هذه الأقساط متساوية أو غير متساوية، ويكون الدفع وفقا لجدول تسديد يتم الإتفاق عليه بحيث يتناسب مع التدفقات النقدية للمؤسسة والناتجة عن الأصل الذي تم تمويله وبحد أدنى من الضغط على سيولة المؤسسة، كما تتضمن إتفاقية قروض المدة عادة مواثيق حماية للحفاظ على حقوق الجهة المقرضة[2].

ثالثا: قروض التجهيزات

عندما تقوم الشركة بشراء آليات أو تجهيزات فإنها تستطيع الحصول على تمويل متوسط الأجل بضمانة هذه الموجودات. وتدعى هذه قروض تمويل التجهيزات وتوجد عدة مصادر لمثل هذا النوع من التمويل تشمل البنوك التجارية الوكلاء الذين يبيعون التجهيزات، وشركات التأمين، وصناديق التقاعد والتأمينات الاجتماعية. أما أنواع التجهيزات التي يتم تمويلها بهذا الشكل فهي عديدة ومتعددة وتمول

[1] عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، **أساسيات العمل المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص84.
[2] المرجع نفسه، ص85.

الجهة المقرضة عادة ما بين 70 إلى 80 بالمائة من قيمة التجهيزات وتبقى ال 20 إلى 30 بالمائة من القيمة كهامش أمان للممول، تدفع من قبل المقترض[1].

المطلب الثالث: التمويل طويل الأجل

تلجأ المؤسسات الصغيرة ولمتوسطة إلى التمويل طويل الأجل نتيجة التوسعات والتحسينات التي تنوي المنشأة القيام بها، ويمتاز هذا النوع من التمويل بكونه يستحق الدفع بعد مدة تزيد عن العام الواحد، وبالتالي فمن المستحسن إنفاقه على الموجودات الثابتة ، ومن هنا تظهر لنا الأهمية الكبيرة للتمويل الطويل الأجل والذي كثيرا ما يحدد اتجاه وسرعة نمو المنشآت، كما أن مهمة الحصول على التمويل الطويل الأجل تعتبر من المهام الأساسية للمدير المالي وذلك لتلبية احتياجات المنشأة من الأموال اللازمة سواء لعمليات الحالية أو لأغراض التوسع.

أولا: مصادر التمويل طويلة الأجل

وتنقسم إلى قسمين أساسين تبعا لمصادر الحصول عليها كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (3): مصادر التمويل طويلة الأجل

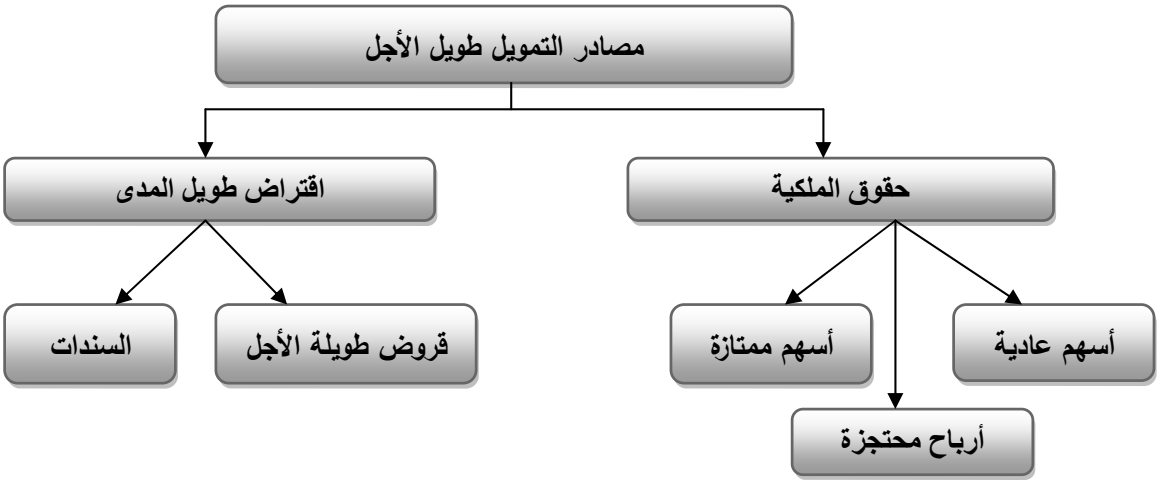

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: سليمة هالم، **هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017،ص 91.

[1] عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، مرجع سابق، 87.

وتتكون مصادر التمويل طويل الأجل من نوعيين أساسيان هما، أموال الملكية وأموال الاقتراض وسوف تعرض كل واحدة على حدى:

1) أموال الملكية: تعرف أموال الملكية بأنها حقوق المساهمين في المؤسسة، أو هي أموال المشروع وتتكون من الأسهم العادية والأرباح المحتجزة والأسهم الممتازة كما يلي[1]:

أ) الأسهم العادية: قبل التعرف على الأسهم العادية لابد تعرف على السهم بصفة عامة فالسهم هو سند ملكية لحامله ويتمتع صاحبه بحق التصويت في الجمعية العامة، وحق الاطلاع على دفاتر المؤسسة والمشاركة في الأرباح والخسائر وحق البيع والتداول و تكون مسؤوليته محدودة حسب حصته من رأس المال.

- **تعريف الأسهم العادية** : هي الأسهم التي لا تحقق لصاحبها أي حقوق متميزة سواء في مقدار الأرباح الموزعة أو تصيب السهم من أصول الشركة عند التصفية و يسمى حائزي هذه الأسهم بحملة الأسهم ويضع السهم على ورق مميز يكتب عليه القيمة الاسمية للسهم.
- **حقوق حملة الأسهم العادية:** للمساهم العادي الحقوق التالية:
  - ✓ حق الحصول على شهادة تثبت مساهمته في ملكية الشركة بعدد محدد من الأسهم،
  - ✓ حق تحويل الأسهم لمن يشاء،
  - ✓ حق التصويت لانتخاب في مجلس الإدارة،
  - ✓ حق التصويت في الموضوعات الأخرى التي لها علاقة بملكية الشركة،
  - ✓ حق منع الشركة من القيام بأعمال تضر بكيانها.
  - ✓ حق فحص الدفاتر،
  - ✓ حق الاشتراك في أسهم جديدة بنسبة ما يملكه من أسهم،
  - ✓ حق الحصول على جزء مما ينتج نتيجة التصفية.

[1] عوادي مصطفى، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ووسائل دعمها**، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، جامعة الوادي، 06 و 07 ديسمبر 2017، ص09.

ب) الأسهم الممتازة

- **تعريف الأسهم الممتازة:** تعد الأسهم الممتازة ضمن بنود حقوق الملكية للمشروع إلا أنها تختلف عن أسهم عادية في الحصول على توزيعات الأرباح كما لها الأولوية في السداد في حالة التصفية. على أن يتم السداد بالقيمة الاسمية للأسهم فقط. وهناك عدد من الأسباب تدفع إدارة الشركة لإصدار الأسهم الممتازة، واهم هذه الأسباب زيادة موارد الأموال المتاحة للشركة، والمتاجرة بالملكية واستعمال أموال الغير دون اشتراكهم في الإدارة.
- **أنواع الأسهم الممتازة:** يمكن التمييز بين الأنواع التالية:

✓ أسهم ممتازة مشتركة في الأرباح أي تشترك بعد استيفاء نسبتها المحددة مع الأسهم العادية بأرباح الشركة واسهم ممتازة غير مشتركة مع الأسهم العادية.

✓ أسهم ممتازة مجمعة للأرباح واسهم ممتازة غير مجمعة للأرباح الأولى هي الأسهم التي لها الحق في الحصول على كامل أرباحها في السنين التالية إن لم تكن الأرباح في سنة من السنين كافية لدفع النسبة المحددة لها

✓ أسهم ممتازة قابلة للتحويل إلى أسهم عادية : وذلك حتى تعطي للشركة المرونة في التمويل وفي الأعباء.

2) السندات كمصدر للتمويل

أ) تعريفها: السند هو عبارة عن صك تصدره المؤسسة، وهو يمثل بذلك عقد أو اتفاق بين المؤسسة (المقترض)، وبمقتضى هذا الاتفاق يقرض الثاني سلفا معينا للطرف الأول الذي يتعهد برد أصل المبلغ وفوائد متفق عليها في تواريخ محددة فهو بذلك عبارة وثيقة تثبت الاقتراض لقاء فوائد تدفع سنويا.

هو عبارة عن مستند مديونية تصدره المنشآت ويعطي لحامله الحق في الحصول par value في تاريخ الاستحقاق، كما يعطيه أيضا الحق في الحصول على عائد دوري يتمثل في نسبة مئوية من القيمة الاسمية. السند هو ورقة مالية تمثل دين طويل الأجل على المؤسسة المصدرة له وجزء من الدين الكلي، وللسند قيمة سوقية قد تزيد أو تقل أو تساوي القيمة الاسمية، بمعنى أن هناك احتمال تحقيق ربح أو خسارة الحامل السند[1].

[1] عوادي مصطفى، مرجع سابق، ص10-11.

يصدر السند من طرف الشركات الحكومة الجماعات المحلية المؤسسات المالية المختصة. وبما أن السندات طويلة الأجل هي مصدر من المصادر المالية طويلة الأجل التي تحصل عليها منظمات الأعمال، فهي تتميز بمجموعة من الخصائص تمثل فيما يلي[1]:

ب) الخصائص التي تتمتع بها السندات:

- حامل السند يعتبر دائنا من دائني الشركة.
- حامل السند يتحصل على فائدة ثابتة، وهذا في مقابل استخدام الشركة لأمواله، وهذا بغض النظر عن حالتها المالية.
- للسندات أجل محدد تلتزم الشركة بسداد قيمته في نهاية المدة المتفق عليه.
- حاملو السندات ليس لهم الحق في التصويت أو المساهمة في إدارة الشركة. . السندات تكون مضمونة ببعض أصول الشركة.

3) القروض الطويلة الأجل

القروض طويلة الأجل موجهة لتمويل الاستثمارات تفوق مدتها غالبا 7 سنوات ويمكن أن تمتد أو تفوق 20 سنة وهي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات (كالمباني والأراضي).

تلجأ المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة الأجل إلى البنوك التجارية لتمويل استثماراتها نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن أن تمولها لوحدها وكذلك نظرا لمدة الاستثمار وفترات الانتظار الطويلة قبل البدء والحصول على عوائد.

[1] عوادي مصطفى، مرجع سابق، ص13-14.

خلاصة

مما سبق يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها أهمية كبيرة في جميع اقتصاديات الدول، فقد أصبح الاقتصاد العالمي يعتمد وبشكل كبير على هذه المؤسسات.

فيستخلص من خلال دراسة هذا الفصل النتائج التالية:

- تعددت تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الدول والمنظمات الدولية، وكلها ترتكز على عدد الموظفين في المؤسسة ورقم أعمالها وذلك حسب قوة اقتصاد الدولة وحركية المؤسسات داخلها، كما أن لها أهمية جوهرية في الاقتصاد وتحقيق التطور الهيكلي.
- تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدة معايير أهمها: معيار التوجه القانوني، معيار تنظيم العمل، معيار طبيعة النشاط.
- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مشاكل منها:
  - ✓ انخفاض أو تقلب الطلب على بعض المنتجات وانعكاسات ذلك على كفاءة المشروع؛
  - ✓ محدودية الأماكن المخصصة للعرض وقنوات التوزيع المطلوبة، واستغلال التجار والوسطاء للمشروع الصغير وحصولهم على هوامش توزيع عالية؛
  - ✓ انخفاض جودة السلع والخدمات الخاصة بسبب مشكلات الخامات والعمالة.
- هناك عدة مصادر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منها المصادر التقليدية (التمويل الذاتي والتمويل البنكي)، ومصادر مستحدثة (تمويل عن طريق البنوك الإسلامية والتأجير التمويلي).
- لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثلاثة أساليب للتمويل:

✓ تمويل قصير الأجل: ويمثل التمويل الذي يستخدم لتمويل العمليات التجارية في المشروع، ويرتبط بتحقيق أهداف المشروع في السيولة والربحية وتتمثل المصادر الرئيسية للتمويل قصير الأجل في (الائتمان التجاري والائتمان المصرفي)؛

✓ تمويل متوسط الأجل: يستخدم لتمويل مشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عددا من السنين لذا فإن المتفق عليه هو اعتماد فترة التمويل من سنة إلى 5 سنوات في هذا النوع من التمويل، وتتمثل في (القروض المصرفية متوسطة الأجل وقروض المدة)؛

✓ تمويل طويل الأجل: يمتاز هذا النوع من التمويل بكونه يستحق الدفع بعد مدة تزيد عن العام الواحد ويتمثل في(حقوق الملكية، الأسهم، السندات، القروض طويلة الأجل).

الفصل الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر وآليات تطويرها

تمهيد

يعتبر موضوع التنمية من بين المواضيع الهامة التي لقيت اهتمام الباحثين في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث ظهر هذا المفهوم بعد الحرب العالمية الثانية وبالأخص بعد ظهور الدول المستقلة حديثا، لذلك اعتبرته المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة كحق وحتمية على الدول كغيرها من الحقوق بحيث أصبح مطلب أساسي تسعى كل الدول لتحقيقه، فقد تطور مفهوم التنمية من التنمية الاقتصادية إلى تنمية العنصر البشري، فقد تعددت وجهات النظر المفكرين والباحثين، حيث احتلت مكانا بارزا على المستوى الدولي والمحلي، فهناك من يعتبر أن التنمية المستدامة قضية أخلاقية وإنسانية وهناك من يعتبرها قضية تنموية بيئية كنموذج بديل، والبعض الآخر اعتبرها قضية مصيرية مستقبلية لأنها تفكر في مستقبل الأجيال القادمة.

في هذا الفصل الذي تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث سيتم التطرق إلى:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التنمية المستدامة

المبحث الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر

المبحث الثالث: أفاق تطوير التنمية المستدامة في الجزائر

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التنمية المستدامة

تعتبر التنمية المستدامة من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات في جميع الدول وتتطلع إليها الشعوب، وهذا لكونها تمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية المبذولة، في هذا المبحث سيتم توضيح أهم المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

لقد تعددت المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة فقد أصبحت واسعة التداول ومتعددة الاستخدامات ومتنوعة المعاني والتي تهدف إلى المحافظة على البيئة التي نعيش فيها لذا كان هدفها الرئيسي منها هو إجراء تغيرات في البني التحتية والفوقية للمجتمع دون التأثير السلبي على عناصر البيئة.

أولا: تعريف التنمية المستدامة

يتكون اصطلاح التنمية المستدامة من لفظتين هما التنمية والمستدامة، ومنه قبل أن يتطرق لمفهوم التنمية المستدامة سيتم التطرق إلى:

1) التنمية لغة: التنمية في اللغة مصدر من الفعل نمى، يقال: أنميت الشيء ونميته وجعلته ناميا[1].

2) التنمية اصطلاحا: يقصد بالتنمية الازدهار والتكاثر والزيادة والرفاهية، التنمية سياق حركي يؤدي إلى الانتقال من وضع سابق غير مرض إلى وضع لاحق يستجيب بكيفية مرضية إلى حاجات وطموحات الشخص والجماعة[2].

وكما تم تعريفها أيضا: أن التنمية تعني التحرك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية، تتم من خلال أيديولوجية معينة لتحقيق التغير المستهدف، من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها .

أما كلمة المستدامة فمأخوذة من استدامة الشيء، أي طلب دوامه واستمراريته[3].

[1] عبد الرحمان سيف سردار، **التنمية المستدامة**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الأردن عمان، 2015، ص95.
[2] أسماء حدانة، **الاستثمار الحقيقي خارج قطاع المحروقات في الجزائر والتنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم اللتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2018/2017، ص 37.
[3] المرجع نفسه، ص39.

ومن هذا المنطلق يتبين أن للتنمية المستدامة عدة تعاريف واختلفت باختلاف الحقب الزمنية والانتماءات الفكرية يمكن ايجازها كما يلي:

تعتبر **رئيسة وزراء النرويج Groharlem Brundtland** أنها أول من استخدم مصطلح التنمية المستدامة بشكل رسمي سنة 1987 في تقرير "مستقبلنا المشترك" للتعبير عن السعي لتحقيق نوع من العدالة والمساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية[1].

أما **البنك الدولي** فيعتبر نمط الاستدامة هو رأس المال، وعرف التنمية المستدامة بأنها : " تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل، الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادة المستمرة عبر الزمن[2].

كما أن **تقرير ريو دي جانيرو** حسب جدول أعمال القرن 21 عرف التنمية المستدامة بأنها: " تنمية يجب أن تحقق بطريقة توفق وتساوي في إرضاء وإشباع الحاجات المرتبطة بالتنمية والبيئة للأجيال الحاضرة والمستقبلية[3].

أما **G Wackerman** يرى أن مصطلح التنمية المستدامة قد وضع من أجل " توطيد العلاقة بين حاجات التنمية الاقتصادية أو تسيير سليم للبيئة، وهذا التسيير لا يكون مستداماً إلا إذا كان استغلال الموارد يكون من جيل إلى أجيال، وشروط الحياة الأساسية للبشر في تحسين مستمر كما يمكن تعريف التنمية المستدامة بعبارات تقنية على أنها منهج تنموي على المدى الطويل والذي يعظم الرفاهية الإنسانية لأجيال الحاضر على أن لا تقوم هذه الأخيرة بإخلال أو دهورة رفاهية الأجيال القادمة[4].

واستخلاصا من خلال التعاريف السابقة الذكر يمكن القول أن التنمية المستدامة هي ارتقاء المجتمع والانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع اعلي وأفضل، وهي عملية تطور إلى الأمام وتحسين مستمر شامل وجزئي وشيء ضروري ومهم لكل مجتمع إنساني، لتحقيق أهداف الناس والمجتمع، وعلى رأسها تحقيق مستوى معيشة مناسب أو حياة أفضل.

[1] أسماء حدانة، مرجع سابق، ص 38.
[2] المرجع نفسه، ص39.
[3] المرجع نفسه، ص40.
[4] المرجع نفسه، ص41.

ثانيا: خصائص التنمية المستدامة

تتسم التنمية المستدامة بجملة من الخصائص نورد بعضا منها[1]:

- تنمية شاملة أو متكاملة؛
- التنمية التي لا تجني الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة؛
- التنمية الرشيدة دون سوء او إسراف استخدام أو استغلالها؛
- التنمية التي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها؛
- التنمية التي تعظم من قيمة المشاركة الشعبية أو مشاركة المواطنين في جميع مراحل العمل التنموي؛ الرابط العضوي التام بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع فلكل منظوره الخاص.

ثالثا: السياق التاريخي للتنمية المستدامة

سبق ظهور مفهوم التنمية المستدامة انعقاد العديد من المؤتمرات والملتقيات الدولية مهدت الطرق لبروز مفهوم التنمية المستدامة، سيتم توضيح هذه المحطات من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (4): التطور التاريخي لظهور مفهوم التنمية المستدامة

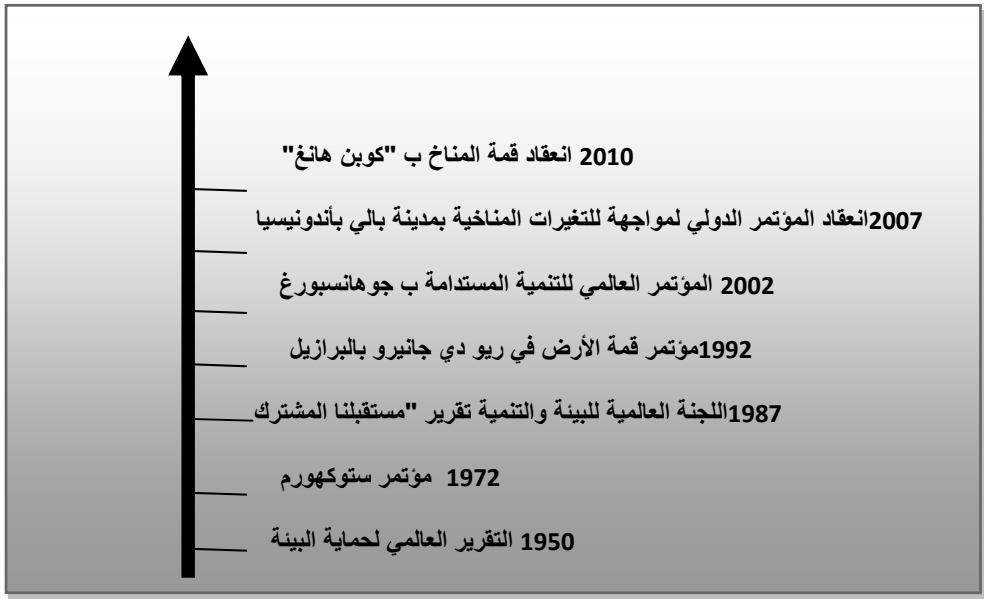

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: مهري شفيقة، **الاتصال وعلاقته بالمسؤلية الاجتماعية والبيئية بالمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجيستير، تخصص اعلام واتصال، جامعة سطيف، الجزائر، 2012/2011، ص30.

[1] جودي الساطوري، **التنمية المستامة في الجزائر الواقع والتحديات**، مجلة التواصل، العدد 16، المجلد 02، فيفري 2016، ص03.

المطلب الثاني: مبادئ وأبعاد التنمية المستدامة

توجد مجموعة من المبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة بالإضافة إلى أبعادها التي سيتم التطرق إليها بالتفصيل في هذا المطلب.

أولا: مبادئ التنمية المستدامة

مع نهاية القرن 20 بدأت تتبلور عقيدة بيئية شاملة تبناها البنك العالمي للإنشاء والتعمير تقوم على مجموعة من المبادئ والتي هي في مجملها تعد المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة في التصور الجديد وهذه المبادئ هي[1]:

1) تحديد الأولويات: إن خطورة المشكلة البيئية وندرة الموارد المائية أدى إلى التشدد في وضع الأولويات وإجراءات العلاج على مراحل إذ تم وضع خطط قائمة على التحليل التقني للآثار الصحية والإنتاجية والإيكولوجية لمشكلات البيئة وتحديد المشكلات الواجب التصدي لها بفعالية.

2) الاستفادة من كل دولار: كانت معظم السياسات البيئية بما فيها السياسات الناجحة ككلفة بدون مبرر ولا تستطيع البلدان النامية استخدام أساليب مرتفعة التكاليف التي تستخدم تقليديا في البلدان الصناعية، وبدأ التأكيد على فعالية الكلفة وأفادت الجهود في هذا المجال بلدان عديدة التشيك، الشيلي، المكسيك. إن هذا التأكيد يسمح بتحقيق إنجازات كثيرة بموارد محدودة.

3) اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف: بعض المكاسب في مجال حماية البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات لتحسين الكفاءة والحد من الفقر ونظرا لندرة الموارد التي تم تكريسها لحل مشكلات البيئة وضعت سياسة لتحقيق الربح للجميع.

4) استخدام أدوات السوق ما أمكن ذلك: حيث أن الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى خفض الأضرار الضريبية هي الأفضل من حيث المبدأ أو التطبيق مثال على ذلك تقوم الدول النامية بفرض رسوم على الانبعاثات وتدفق النفايات أو رسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة للاستخراج.

[1] جودي الساطوري، مرجع سابق، ص05.

5) الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية: يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيم وقدرة مثل فرض ضرائب على الوقود أو قيود الاستيراد لأنواع المبيدات الحشرية، إدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية.

6) العمل مع القطاع الخاص: ضرورة تعامل الدولة بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسات وإدخال أنظمة الإدارة البيئية وتوجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة مثل مرافق معالجة النفايات وتحسين كفاءة الطاقة.

7) توظيف المشاركة التي تحقق نجاحا: يجب على الحكومات الاعتماد على الارتباطات الثلاثية التي تشمل: (الحكومة القطاع الخاص، منظمات المجتمع) لتنفيذ تدابير وإجراءات من أجل التصدي لبعض القضايا البيئية.

ثانيا: أبعاد التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد متكاملة ومترابطة فيما بينها، فلتحقيق التنمية يتعين أن يكون هناك توازن وتفاعل بين هذه الأبعاد، ويمكن إيجازها فيما يلي[1]:

1) البعد البيئي: ويتعلق بالحفاظ على الموارد المادية والبيولوجية مثل الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم وذلك من خلال الأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة من حيث الاعتبارات البيئية وهي:

- قاعدة المخرجات: وهي مراعاة تكوين مخلفات لا تتعدى قدرة استيعاب الأرض لهذه المخلفات أو تضر بقدرتها على الاستيعاب مستقبلا.
- قاعدة المدخلات: وتشمل مصادر متجددة مثل التربة المياه، الهواء و مصادر غير متجددة مثل المحروقات.

2) البعد الاقتصادي: ويستند هذا العنصر إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل، حيث نجد أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم أضعاف ما يستخدمه

[1] عيسى قبقوب، كالي محمد، **السياسة البيئية والتنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة آفاق علمية، المركز الجامعي تمنراست، الجزائر، العدد 13، المجلد 04، أفريل 2017، ص 07.

سكان البلدان النامية، وأكبر مثال على ذلك الدول الصناعية في الشمال، فالتنمية المستدامة تعني إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية.

3) البعد الاجتماعي: يشير هذا العنصر إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر وتحقيق الرفاهية وتحسين سبل الرفاهية من خلال الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية ووضع المعايير الأمنية واحترام حقوق الإنسان في المقدمة ويحيل هذا العنصر إلى تنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في وضع القرار.

المطلب الثالث: نظريات التنمية المستدامة

إذا كانت التنمية المستدامة تمثل أبعاد مختلفة اقتصادية وبيئية واجتماعية وحتى سياسية مما أدى إلى ظهور زوايا الإطار النظري ووجهات نظر مختلفة تفاعلت فيما بينها وتداخلت لتقضي في الأخير إلى ظهور هذا المفهوم ومن بين هذه النظريات نجد منها:

أولا: النظريات الداعية لأولوية البيئة

علماء البيئة يرون إلى أن الذي يحتاج أن يكون مستديما هو المحيط الحيوي ، وظهرت عدة نظريات منها[1]:

1) النظرية المتشائمة : في عام 1798 نشر توماس مالتس (thomas malthus) مقولته المشهورة حول مبادئ السكان ، حيث يرى أن الجنس البشري إذا استمر في التكاثر وزيادة التناسل ، ستواجهه مشاكل حدود الموارد الطبيعية الناضبة وإن هذا سوف يؤدي إلى بؤس ومجاعة كما رأى توماس أن الحروب ورغم سلبياتها إلا أنها حل أمثل لتقليل النسبة المتزايدة للجنس البشري ليتوافق مع الثروة والموارد الطبيعية المتاحة (لذلك اعتبرت نظريته بالمتشائمة)

وأن التنمية طويلة الأجل يمكن أن تحقق فقط عندما يزداد الجنس بمعدلات معقولة خلال فترات الاستقرار الاقتصادي، وهذا ما يعتقد مالتس باستحالته لأن الجنس البشري لا يستطيع التحكم في ذلك بسهولة ومن ثمة فإن النهاية حتمية في حال سوء استغلال الموارد الطبيعية الناضبة .

[1] عبد الرحمان سيف سردار، **التنمية المستدامة**، دار الراية للنشر والتوزيع، ط 01، الأردن عمان، 2015، ص113.

2) النظرية المتفائلة: هناك من الاقتصاديين الكلاسيكيين أقل تشاؤما من بينهم جون ستيوار ميل John stuart mill حيث يرى أن الموارد الناضبة أو المحدودة يمكن أن تمثل حاجزا أو قيدا على زيادة الإنتاج في المستقبل فإن تلك الحدود لم يتوصل إليها بعد ، لذلك لن تصل إليها أي دولة في العالم خلال الإطار الزمني لأي صناعة من الصناعات القائمة، وقد استند ميل في مبادئه على التنمية المستقبلية في قطاع الزراعة وعلى دور المؤسسات في رفع الرفاه الاقتصادي.

ولكن مع تأكيده على فكرة أن ارتفاع مستوى المعيشة يلعب دورا في استمرار النمو الاقتصادي ، إلا أنه على الرغم من تفاؤله رأى انه حتما تستغل موارد البيئة بشكل تام أي يتم استنفاذها في الأغراض الصناعية وغيرها، فإن هذا العالم لن يكون مثاليا.

3) الحركة الأمريكية المحافظة (1890-1920): بقيادة الأمريكي تيدور روزفلت (theodore reserveilte، قد مثلت هذه الخريطة نجاحا للقطر السياسي الإيديولوجية في الولايات المتحدة خلال الفترة ما بين عام 1890-1920 حيث ترى هذه الحركة بأن النمو الاقتصادي تحيطه بمجموعة من القيود الطبيعية التي من الصعوبة تجنبها حتى مع التقدم التكنولوجي ، وإن الإسراع الكبير في استغلال الموارد الطبيعية الناضية يعتبر تهديدا لحقوق الأجيال القادمة وأيضا انه كلها تم استغلال هذه الموارد بمعدل أقل كلما كان أفضل وكذلك أن التحكم الإشراف الحكومي في هذه الموارد أمر المرغوب فيه.

ثانيا: النظريات الداعية لأولوية الاقتصاد

في ظل هذه النظرية الاقتصادية للتنمية المستدامة من المهم جدا أن نميز بين المفاهيم ذات العلاقة (النمو الاقتصادي، النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاقتصادية).

فالنمو الاقتصادي هو زيادة حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مع مرور الوقت بينما التنمية الاقتصادية هي مفهوم أوسع من الأول فهي تظم مفاهيم التنمية من تحسين نوعية حياة السكان والمهارات والمعرفة والإمكانيات والخيارات والحقوق المدنية والحريات.

ومن بين النظريات الداعية لأولوية الاقتصاد نجد[1]:

نظرية الموارد الناضبة : قام الاقتصادي (هارلود هوتلينغ) بنشر هذه الدراسة حول "اقتصاديات الموارد الناضبة" في عام 1931، وقام من خلال هذه الدراسة ببناء نموذج نظري حول كيفية الاستخدام الكفء

[1] عبد الرحمان سيف سردار، مرجع سابق، ص 115- 116.

للموارد الطبيعية الناضبة وكيفية استغلال والاستفادة منها على المدى الطويل، وذكرته في توظيف الموارد الناضبة تعز ضرورة مراعاة الأجيال القادمة في تلك المواد عند القيام بعمليات استغلالها وهو الأساس النظري الذي انطلق منه فيما بعد الأمم المتحدة في العقد الأخير من القرن 20 عندما تبنت مفهوم التنمية المستدامة.

ثالثا: النظريات الداعية للعدالة في توزيع الثروة والتنمية

من وجهة نظر علماء الاجتماع يرون أنه لتحقيق التنمية المستدامة عليهم الأخذ بعين الاعتبار العوامل الاجتماعية في مراحل التنمية وتخصيص البرامج والمشاريع والاهتمام بالفقر وعدم المساواة، الحروب والكوارث الطبيعية السياسات الاقتصادية ، وأخذ هذه العوامل مجتمعة مع بعضها البعض، ومن بين هذه النظريات نجد[1]:

نظرية التحيز الحضري: وضعها ميخائيل ليشون ومن بين المشاكل التي طرحتها هذه النظرية هي: هل إن التنمية المستدامة أزمة ثقافية أم أزمة بيئية؟

وفي ظل هذا يقول "براون ليستر" في 1999 إننا بحاجة إلى بوصلة أخلاقية ، تقودنا إلى القرن 21 أساسها المبادئ المستديمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية.

ومنذ ظهور موضوع التنمية المستدامة، تعددت فيها الدراسات والأبحاث والمؤتمرات والندوات من بينها:

- مؤتمر الأرض في ري ودي جانيرو 1922 ونتجت عنه 21 أجندة؛
- الحلقة الخاصة بمراجعة أجندة 21 المنعقدة من قبل الأمم المتحدة 1997؛
- ندوة إستراتيجية التنمية المستدامة على المستوى الوطني من قبل الأمم المتحدة في غانا في 2001.

[1] عبد الرحمان سيف سردار، مرجع سابق، 117.

المبحث الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر

تشكل التنمية المستدامة أداة هامة لمواجهة مختلف التحديات المتنامية لأفراد المجتمع والتي من خلالها تم التأكيد على ضرورة اعتماد إستراتيجية وطنية لها، ويعتبر تحقيق التنمية المستدامة من أهم التحديات والصعوبات التي تواجهها الجزائر التي تتعلق بتحسين النمو لاقتصادي خارج قطاع المحروقات بالإضافة إلى حماية البيئة وفق مقتضياتها.

المطلب الأول: التنمية الاقتصادية في الجزائر

مرت الجزائر بالعديد من المراحل في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية، والتي كانت كلها في إطار سياسة التنمية الاقتصادية

أولا: تحول الاقتصاد الجزائري تجاه اقتصاد السوق

إن إعادة النظر في دور الدولة في القضايا المتعلقة بالاقتصاد والتفكير في انطلاقة جيدة أجبرها على التحول من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد السوق، حيث كانت تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف المرجوة من هذه التحولات الاقتصادية والتي تلخص فيما يلي[1]:

- إعادة التوازن للقطاعات القادرة على الانطلاق في التنمية لتخفيض البطالة المتزايدة .
- تخليص الدولة من العبء المالي المتسبب في الخسائر الدائمة للقطاع العمومي، خاصة مع ندرة الموارد المالية وارتفاع تكاليفها.
- تكثيف النسيج الصناعي من خلال إعادة الهيكلة التي ستسمح باستمرار زيادة وتيرة التصنيع في البلاد

ويمكن لهذه الأهداف المسطرة أن تتحقق من خلال اتخاذ عدة تدابير وهي:

- ✓ فتح المجال للقطاع الخاص الوطني والأجنبي من خلال التصديق على قانون الاستثمارات.
- ✓ الدخول إلى السوق الدولية من أجل تحصيل الكفاءة والفعالية.
- ✓ محاربة التضخم والسعي لضبط التوازن في ميزانية الدولة وتحرير الأسعار والتجارة الخارجية في إطار إستراتيجية تهدف لتحديد دور الدولة في ظل اقتصاد السوق.

[1] أسماء حدانة، مرجع سابق، ص157.

ثانيا: برامج التنمية الاقتصادية كسياسة للإنعاش الاقتصادي

قامت الدولة الجزائرية بإعداد برنامج طموح للنهوض بالاقتصاد الوطني انطلاقا من التعديلات التي تجري من حين لآخر في التشريعات الاقتصادية تماشيا مع المستجدات الدولية والوطنية، ومن بين هذه البرامج ما يلي:

1) برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2004/2001) : يعتبر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تم إقراره في أفريل 2001 عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة الخاصة بالبرنامج بنسب متفاوتة، وتبلغ قيمتها الإجمالية حوالي 525 مليار دج وهو ما يعادل 07 مليار دولار أمريكي، تم تخصيص 129 مليار دج للتنمية المحلية و 90 مليار للتنمية البشرية، مما يجعله برنامجا ضخما قياسا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 والذي قدر بـ9.11 مليار دولار .لقد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر في انتهاجها في شكل توسع في الإنفاق العام مع بداية تحسن وضعيتها المالية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني .

2) البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2009/2005): جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي تم مباشرتها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004) الذي تميز بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية وتحسن في الوضعية الأمنية، بالإضافة إلى تحسن في الوضعية المالية بعد الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري والذي بلغ سنة 2004 ما قيمته 5.38 دولار للبرميل، و هو ما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف الذي وصل إلى مبلغ مالي قدره 1.43 مليار دج في نفس السنة، مع تحقيق نمو مستمر بلغ بالمتوسط % 8.3 طوال سنوات البرنامج، بالإضافة إلى تراجع في معدل البطالة من 29 %إلى 24 % وكذا إنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية[1].

3) برنامج دعم النمو الاقتصادي (2014/2010): يطلق عليه أيضا المخطط الخماسي الثاني، وهو عبارة عن محاولة للوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني من خلال استراتيجية تعتبر محور هذه السياسة، ففي المدى المتوسط تبحث في التغيرات والآثار المهمة في البنية التحتية التي تؤسس دعامة الأمن الغذائي وتؤسس شراكة بين القطاع العام والخاص، مع تأثير جميع الفاعلين في عملية التنمية وبروز حوكمة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية، كما أنه جاء لمواصلة مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تم مباشرتها في البرامج السابقة الذكر حيث تم تخصيص مبلغ مالي ضخم جدا لم

[1] زرمان كريم، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009**، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد 07، جوان 2010، المركز الجامعي خنشلة، ص 200-204.

يحصل عليه أي برنامج تنموي سابق، والذي بلغ ما مقداره 214 21 مليار دج وهو ما يعادل 286 مليار دولار، و الذي يشمل البرامج السابقة تنفيذها والتي خصص لها مبلغ لدعمها قدر بـ680 9 مليار دج وهو ما يعادل 130 مليار دولار، و وضع برنامج جديد خلال السنوات الخمس القادمة بمبلغ مالي قدر 11534 دج وهو ما يعادل 155 مليار دولار.

4) برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2019/2015): جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي كتكملة للبرنامج السابق، ونظرا للمؤشرات الايجابية المحققة في إطار البرامج التنموية، قررت الحكومة مواصلة سلسلة البرامج التنموية من اجل دعم الاقتصاد الوطني و تحقيق التنمية، وفي هذا السياق تم إقرار قانون المالية لسنة 2015 والذي يتضمن ميزانية التجهيز بمبلغ 4079.7 مليار دج أي ما يعادل نسبة نمو قدرها 48.7% مقارنة بسنة 2014 ، ونسبة نمو اقتصادية قدره 4.25% خارج قطاع المحروقات و نسبة تضخم قدره 3%.

5) البرنامج الاقتصادي الجديد (2019- إلى يومنا هذا): قام النموذج الاقتصادي الجديد على تنويع النمو واقتصاد المعرفة، ووضع سياسة تصنيع جديدة موجهة نحو الصناعات المصغرة والمتوسطة والناشئة، وتعطي الأولوية في مجال التركيب الصناعي للمنتجات الضامنة لأعلى نسبة من الإدماج الوطني، فالاعتماد على الرقمنة سيمنح نظرة أكثر دقة على إمكانيات الاقتصاد الوطني، وقد أشار رئيس الجمهورية إلى أن الجزائر لم ترد التصريح بأكثر من 225 مليار دولار كرقم رسمي للناتج المحلي الخام لسنة 2022، في حين أنه قد يتراوح في الواقع بين 240 أو 245 مليار دولار، وبلغت نسبة النمو عام 2023، حدود 5.3 بالمائة مقابل 4.7 بالمائة عام 2022، وقد سجل الميزان التجاري فائضا بنحو 11.3 مليار دولار في 2023، بصادرات إجمالية تقدّر بـ 52.8 مليار دولار، وواردات عند 41.5 مليار دولار.

في الـ 48 شهراً المنقضية، قطعت الجزائر أشواطاً كبيرة في مجال المؤسسات الناشئة، وبعدما انطلقت الجزائر "من الصفر" في ميدان المؤسسات الناشئة والمقاولاتية والابتكار، هي اليوم في الصف السادس إفريقياً، من خلال استيعابها 5 إلى 6 آلاف مؤسسة ناشئة[1].

[1] العالية مناد عاشور مزريق، **مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019**، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، مجلد 16 / العدد 22 السنة: 2020 ، ص 207 – 222.

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر

تعكس مؤشرات التنمية المستدامة مدى نجاح الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة وهي تقيم بشكل رئيسي حالة الدولة من خلال معايير رقمية يمكن حسابها ومقارنتها مع دول أخرى، توضح هذه المؤشرات من خلال العناصر الآتية

أولا: المؤشرات الاقتصادية

تصف المؤشرات الاقتصادية حالة الاقتصاد في الجزائر وتهدف هذه المؤشرات إلى تحديد الوضعية الاقتصادية التي عليها البلد توضح هذه المؤشرات كما يلي[1]:

1) مؤشر نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) ويعرف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأنه متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بعد قسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان.

تم تحديد تطور قيم مؤشر نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (للجزائر مقارنة بالدول العربية خلال السنوات 2019-2023 من خلال الشكل الموالي :

الشكل رقم (5): مؤشر نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بدول العالم العربي

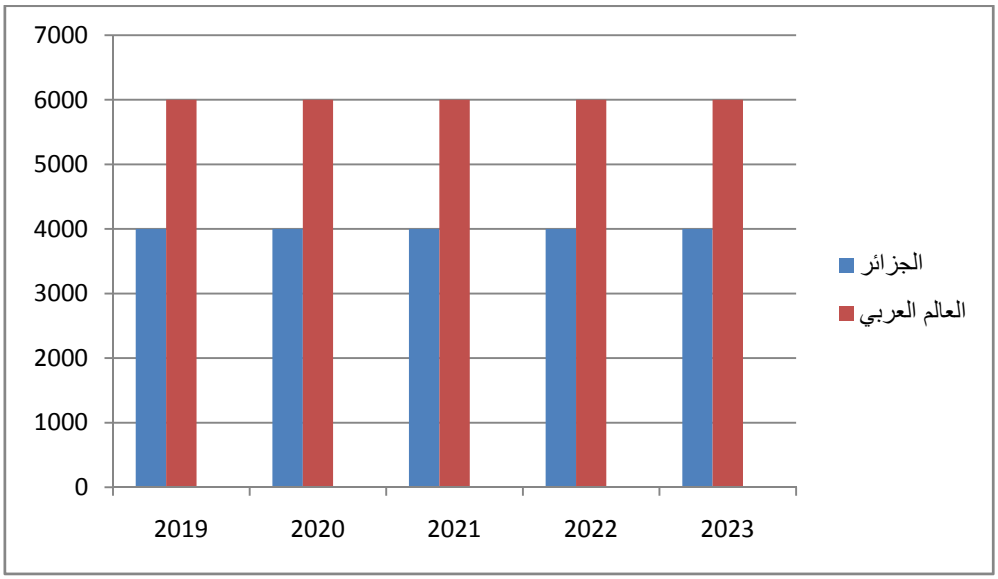

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

[1] محمد عدنان وديع، **المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة**، الأكاديمية العربية للعلوم، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد 1، ص487.

يلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) في الجزائر، خلال الفترة (2019-2023)، أقل مما عليه في دول العالم العربي، حيث كان متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي للجزائر 4000 دولار أمريكي، أما في دول العالم العربي فكان المتوسط فيها 6000 دولار أمريكي.

2) مؤشر إجمالي تكوين رأس المال الثابت (% من إجمالي الناتج المحلي): يتم مقارنة مؤشر إجمالي تكوين رأس المال الثابت لدولة الجزائر مقارنة مع كل من تونس والمغرب والجدول التالي يبين القيم المحققة خلال الفترة (2019-2023).

الجدول رقم (2): مؤشر إجمالي تكوين رأس المال الثابت للجزائر وبعض دول المغرب العربي

الدول	2019	2020	2021	2022	2023
الجزائر	43,07	40.78	40.46	63.8	70.2
تونس	20.23	20.99	19.6	-	-
المغرب	29.5	30.3	40.21	27.6	52.4

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الجزائر لها مرتبة كبيرة جدا فيما يخص مؤشر إجمالي تكوين رأس المال الثابت لقد حققت 43,07 بالمائة في سنة 2019 وبهذا فهي تجاوز عتبة كل من دولتي تونس (20,23) والمغرب (29.05) بفارق كبير، وهذا راجع إلى أن كل من تونس والمغرب فليس لهم فوائض لصرفها على البنية التحتية بشكل كبير وغير مدروس فهي دول تعتمد في الغالب على الاستدانة الخارجية ولا تملك أريحية مالية مثل الجزائر.

ثانيا: المؤشرات البيئية

ويمكن تقييم الوضعية البيئية للجزائر من خلال مؤشرين هما:

1) مؤشر انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (كيلو طن): يتم مقارنة قيم مؤشر انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (كيلو طن) لدولة الجزائر مع كل من دولة تونس والمغرب في ظل البيانات المتوفرة خلال الفترة 2019-2023 من خلال هذا الجدول:

جدول رقم (3): مؤشر انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (كيلو طن) خلال الفترة 2019-2023

الدول	2019	2020	2021	2022	2023
الجزائر	138810	145970	143350	145100	151670
تونس	28830	29670	28990	29890	29980
المغرب	61160	63150	63080	65930	66680

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

يلاحظ من الجدول أعلاه أن تونس انبعاثاتها قليلة جدا وهي أقل من الجزائر والمغرب حيث لا يتجاوز حجم انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (كيلو (طن) فيها خلال الفترة 2019-2023 قيمة 29980 كيلو طن، أما دولة الجزائر فتراوحت القيم فيها ما بين 129910 و 151670 كيلو طن، والمغرب تراوحت فيها القيم ما بين 59720 و 66680 كيلو طن، وهذه القيم تعتبر قيم صغيرة جدا مقارنة بحجم تلويث دول العالم وبالأخص دول الأكثر تصنيعا في العالم وهذا راجع لكون الاقتصاديات الثلاثة لا تعتمد على الصناعة.

2) مؤشر نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة الداخلية المتجددة (أمتار مكعبة): ومن بين أهم المؤشرات البيئية نجد أيضا مؤشر نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة الداخلية المتجددة (أمتار مكعبة)، والشكل الموالي يمكننا من المقارنة بين كل من دولة الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترات المتوفرة.

الشكل رقم (6): مؤشر نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة الداخلية المتجددة (أمتار مكعبة)

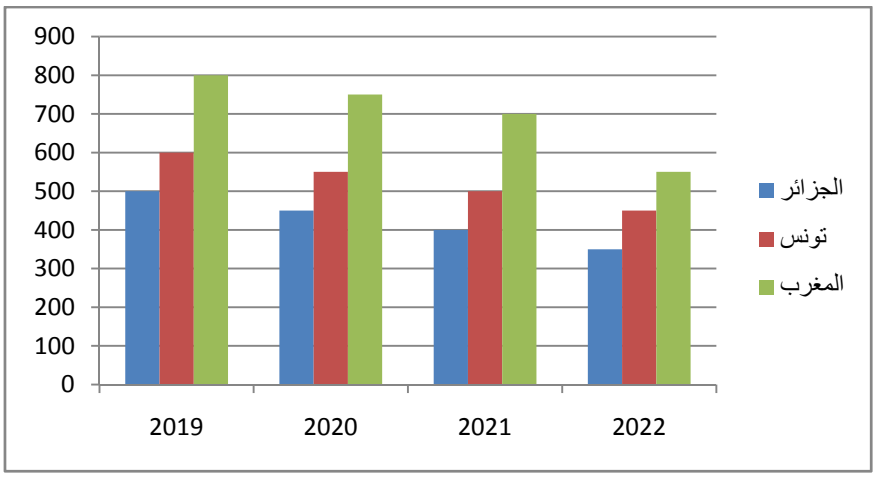

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

يلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه أن نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة الداخلية المتجددة في انخفاض مع مرور السنوات وهذا راجع للزيادة الحاصلة في عدد السكان، فكلما زاد تعداد السكان كلما قلت حصة الفرد من الموارد المائية العذبة.

المطلب الثالث: معوقات التنمية المستدامة في الجزائر

الجزائر تعد من بين الدول التي تواجه العديد من المشاكل التي تقف في وجه تحقيق التنمية المستدامة، والتي تتعلق بالدرجة الأولى بمستوى النمو الاقتصادي والإطار الاجتماعي والبيئي وفي ظل كل هذا تسعى الجزائر لتخطيها وتجاوزها، فمن بين هذه المعوقات يوجد[1]:

- العولمة و آثارها التي تحد من إمكانية تحقيق التنمية المستدامة في البلاد؛
- ظاهرة الفساد التي تقف عائقا أماما الجهود الرامية لتحقيق الاستدامة؛
- مشكلة الفقر، وزيادة حدة الأمية والبطالة؛
- عدم الاستقرار وغياب الأمن.
- استمرار الازدياد السكاني وزيادة الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية؛
- تفاقم الضغوط على الأنظمة الايكولوجية وعلى المرافق و الخدمات الحضرية؛
- تلوث الجو والهواء وتراكم النفايات بشكل مزعج؛
- وقوع الجزائر في منطقة خطرة معرضة لهزات الزلازل وأخطار الفيضانات؛
- استمرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر؛
- النقص الحاد في الموارد المائية و تلوثها، وندرة الأراضي الصالحة للاستغلال في النشاطات الزراعية المختلفة، ونقص الطاقة المتجددة في بعض المناطق.
- حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم مشاركته الفعالة في وضع و تنفيذ استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة.

[1] كربالي بغداد، حمداني محمد، **استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر**، مجلة علوم إنسانية، العدد 45، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة، وهران، 2010، ص 06-05.

ومن اجل القضاء أو التخفيف من هذه المعوقات تقع على الدولة مجموعة من المسؤوليات والمهام من أهمها ما يلي[1]:

- ضرورة الاستغلال الرشيد للثروات المتاحة، وإيجاد المناخ الملائم للاستثمار محليا ودوليا؛
- إلزامية إيجاد البيئة الصالحة لنشأة الشباب الجزائري وتأهيليه وتوفير فرص العمل مناسبة؛
- ضرورة إيجاد و تفعيل تخطيط سليم للموارد البشرية في البلاد؛
- وجوب إعطاء المناطق الريفية الأولوية عند إعداد البرامج التنموية والصحية والتعليمية؛
- أهمية ترتيب الأوضاع الاقتصادية والمؤسسية بوجه عام؛
- حتمية صيانة الإرث الحضاري والديني، واستثماره لتحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: أفاق تطوير التنمية المستدامة في الجزائر

شرعت الجزائر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة إلى وضع آفاق تنموية على المدى البعيد لضمان حاجيات الحاضر والمستقبل الأجيال القادمة، فرأت في ظل تحقيق التنمية المستدامة أن تقوم بدراسات إستراتيجية استشرافية حول مستقبل التنمية في البلاد، وهذا ما سيتم توضيحه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: إستراتجية التنمية في الجزائر

قامت الحكومة الجزائرية بإعداد مخططا وطنيا لنشاط البيئة والتنمية المستدامة يحدد من خلاله مجمل الأنشطة التي تعتزم الدولة القيام بها في هذا المجال، وهكذا بدت الحاجة إلى إستراتيجية وطنية تتمحور حول التوافق بين التنمية الاقتصادية وتقليص نسبة الفقر والحفاظ على توازن مختلف الأنظمة البيئية وإسنادها بمخطط وطني للبيئة المستدامة.

أولا: محاور الإستراتيجية الوطنية

تتموقع هذه الإستراتيجية ضمن منطقة التنمية المستدامة وانطلاقا من معاينة التقرير الوطني حول البيئة لسنة 2000 كان من الضروري أن تشرع الجزائر في بناء إستراتيجية وطنية للبيئة تمتد لعشرة سنوات تدور حول المحاور التالية[2]:

- بعث التنمية الاقتصادية لإنشاء الثروات مناصب الشغل ومكافحة ظاهرة الفقر؛

[1] كربالي بغداد، حمداني محمد، مرجع سابق، ص 07.
[2] المرجع نفسه، ص 08.

- الحفاظ على الموارد الطبيعية المحدودة كالمياه، الأراضي الفلاحية والتنوع البيئي؛
- تحسين الإطار المعيشي للسكان من خلال تسيير أمثل للنفايات عمليات التطهير لمختلف الشبكات.

أما من حيث المبادئ الخاصة بهذه الإستراتيجية فهي تقوم على المبادئ التالية[1]:

- إدماج القابلية البيئية في إستراتيجية تنمية البلد قصد الحث على نمو دائم وتقليص الفقر؛
- وضع سياسات عمومية فعالة ترمي إلى تنظيم المظاهر الخارجية للبيئة يرتبط نمو نشاطها الاقتصادي أكثر فأكثر بالقطاع الخاص؛
- اعتبار البيئة قيمة يحميها القانون من خلال مراقبة مختلف السلوكيات المادية بالبيئة، وتحميل الملوث مسؤولية التعويض بدفع جميع التعويضات وإزالة كل المخاطر والمضار الماسة بالبيئة.

ثانيا: أهداف الإستراتيجية

من خلال تحليل أسباب العوامل المتداخلة في حدوث ظاهرة الأزمة الايكولوجية للبلاد، تتضح لنا شساعة وخطورة المشاكل البيئة في الجزائر، هذه المشاكل تؤثر على صحة ونوعية النمط المعيشي للسكان، كما تؤثر على إنتاجية واستمرارية الرصيد الطبيعي، وكذلك مرد ودية استعمال الموارد وطبيعة المنافسة الاقتصادية عموما. لذلك حددت الأهداف العامة الإستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم وتحقيق التنمية المستدامة، وتتمثل إجمالا في أربعة أهداف كبرى تتمثل فيما يلي[2]:

1) تحسين صحة ونوعية المواطن: يتحقق ذلك بواسطة:

- تهيئة المساحات الخضراء؛
- تحسين الأطر القانونية والمؤسساتية وإدارة البيئة؛
- تقليص إنتاج النفايات وإدخال تقنيات التسيير المتكامل للنفايات على المستوى المؤسساتي والمالي؛
- المحافظة على رأس المال الطبيعي وتحسين منتجاته.

2) تقليص الخسائر الاقتصادية وتحسين التنافسية: من خلال:

- عقلنة استعمال الموارد الأولية الصناعية؛
- عقلنة استعمال الموارد الطاقوية؛

[1] كربالي بغداد، حمداني محمد، مرجع سابق، ص11-12.
[2] المرجع نفسه، ص 09.

- تحويل وإغلاق المؤسسات العمومية الأكثر تلوثا والأقل مرد ودية مالية؛
- تحسين التسيير البيئي والتحكم في تكاليف الإنتاج؛
- تحسين صورة وسمعة القيمة التجارية للمؤسسات وترقية التكنولوجيا النقية.

3) المحافظة على الرصيد الطبيعي وتحصيل مردوديته: وذلك من خلال:

- توضيح وتفعيل القانون العقاري خاصة فيما يتعلق بالأراضي المخصصة للزراعة أو الرعي (سواء كان ذلك قصد التملك أو الاستعمال الذاتي)؛
- الاستعمال العقلاني للموارد المائية واختيار أنجع للتكنولوجيا في عمليات الإنتاج؛
- الوصول إلى تحقيق هدف الأمن الغذائي المنشود.
- تكثيف الغطاء الغابي وتأهيل المناطق المحمية؛
- المحافظة على المناطق الساحلية وتكييفها والاعتناء بها؛
- تعيين إطار قانوني يمكن السكان المحليين ومختلف الشركاء من المشاركة في تنفيذ مشاريع خاصة تتعلق بالمحافظة على التراث الطبيعي من اجل تحقيقي التنمية المستدامة؛
- تقوية التنمية المحلية والريفية لتكثيف الشغل، وتحقيق العمالة محليا (خاصة في الريف قبل انتقالها إلى المدينة فتزيد من تراكم الوضع)؛
- تعزيز وتنويع الصادرات لضمان ديمومة الموارد والسعي إلى الاحتفاظ بها.

4) المحافظة الشاملة على الإقليم، وذلك ضمن تحقيق ما يلي:

- تكثيف الغطاء النباتي وتنويعه وزيادة مساحته.
- رفع عدد المناطق المحمية والمناطق الرطبة، والمناطق المتهيئة والمخصصة للتنمية المستدامة.
- المحافظة على الواحات وحمايتها من القاذورات والملوحة (ارتفاع مستوى المياه المالحة).

ثالثا: تطبيق وتنفيذ الإستراتيجية

من المنتظر أن تتمكن هذه الإستراتيجية من وضع الركائز الأولية للتنمية المستدامة، وهذا انطلاقا من تفعيل فكرتين رئيسيتين تتمثلان في[1]:

- إدماج حقيقة الإقليم في الإستراتيجية التنموية للبلاد، قصد تحقيق تنمية مستدامة وتقليص الفقر؛

[1] كربالي بغداد، حمداني محمد، مرجع سابق، ص 12-13.

- وضع سياسات عمومية فاعلة، قصد مواجهة العوامل الخارجية للبيئة والمخربة لها، والتحكم في لنمو الناتج من النشاطات الاقتصادية، خاصة تلك المتعلقة بالقطاع الخاص.

المطلب الثاني: ركائز إستراتجية التنمية المستدامة في الجزائر

بذلت الجزائر جهود معتبرة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، فقامت باعتماد مجموعة من الأدوات والآليات من أجل حصر مجالات العمل قصد تفعيل الاستدامة، من أجهزة وهيئات يمكن لها إذا ما اصطبغت بالطابع الرسمي واستعانت بالأداة القانونية، ووفرت لها الوسيلة المالية والمادية وجندت لها الطاقات البشرية، أن تكون المنطلق والمرجع في العملية كلها.

أولا: البناء المؤسساتي للمحافظة على البيئة في الجزائر

لقد أولت الجزائر اهتماما بالبيئة فأنشأت خصيصا لذلك عدة مؤسسات تهدف إلى حماية البيئة[1]:

1) المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة: ويعد مكسبا هاما بالنسبة للبيئة، يتولى رئاسته رئيس الحكومة، وهو يضم إضافة إلى ذلك 12 وزيرا إضافة إلى أعضاء ذوي اختصاص في ميدان البيئة، وتتمثل مهمة المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة في متابعة السياسة الدولية في هذا المجال والاهتمام بالمسائل الكبرى الراهنة ذات الصلة بالبيئة.

2) وزارة البيئة وتهيئة الإقليم: يعد إنشاؤها أول انطلاقة مؤسسية تمهيدية لمشروع إدماج البيئة ضمن مخططات التنمية، ومعبرا عن اهتمام السلوكات الحكومية بإعداد برامج تنموية مستقبلية تأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي ضمن أعمالها .

3) مراقب المهن البيئية: والذي تم إنشاؤه بالتنسيق مع عدة وزارات في إطار تحسين ودعم القدرات ضمن التجمعات التالية:

- الجماعات المحلية: تسيير النفايات الصلبة والحضرية والمياه المستخدمة.
- المؤسسات: إنشاء إجراءات الرقابة الذاتية، نظام تسيير بيئي عقلائي، تسيير النفايات الصناعية.
- مكاتب الدراسات: دراسة الآثار على البيئة، مراجعات البيئية.

[1] عبد المجيد قدي، **الاقتصاد البيئي**، الدار الخلدونية للنشروالتوزيع، الطبعة 1، الجزائر، 2016، ص169.

ثانيا: الإجراءات القانونية والتشريعية لحماية البيئة في الجزائر

شهد التشريع البيئي عدة تطورات في ميدان البيئة خلال السنوات الأربع الأخيرة شكل إحدى أولويات إستراتيجية الجزائر للتنمية المستدامة، حيث أن هناك 10 نصوص تعد من أهم التشريعات في هذا الإطار، 5 منها تمت المصادقة عليها بينما الأخرى لا تزال قيد المراجعة وفيما يلي بعض القوانين التي تم المصادقة عليها في إطار حماية البيئة في الجزائر[1]:

1) القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة: تمت المصادقة عليه في جويلية 2003، حيث أدمجت من خلاله الخطوط العريضة لمبادئ مفهوم التنمية المستدامة الواردة في قمة ريودي جانيرو 1992 ومن بين أهم الترتيبات التي نص عليها:

- تحديد ترتيب رقابي لمختلف مركبات البيئة من خلال وضع حدود على شكل عتبات حرجة وأهداف الجودة الموارد الطبيعية الهواء، الماء، الأرض، وباطن الأرض.
- إجبارية تعيين المستغل لممثل للبيئة، مع الحرص على تطبيق الرقابة والإشراف الذاتيين.
- تعميم إدماج البيئة ضمن كافة مستويات التعليم.
- إجراءات تحفيزية في الجانب الجبائي، الجمركي فيما يخص جلب المعدات المستخدمة في الحد من التلوث.

2) القانون المتعلق بالتسيير الرقابة والتخلص من النفايات: لقد جاء هذا القانون كضرورة ملحة ناتجة عن ضرورة الحد من الآثار السلبية العديدة للنفايات بشكل عام والصناعية منها بشكل خاص على الصحة العمومية والبيئة، وقد نص هذا القانون على الإطار العام للرقابة والتخليص من النفايات تجسيدا لمبادئ التسيير العقلاني والسليم للنفايات من خلال جميع مراحله، وذلك بغرض خفض إنتاج ودرجة خطورة النفايات من المصدر.

3) القانون المتعلق بجودة الهواء وحماية الجو: يتمحور نص القانون حول ثلاثة معالم رئيسية هي:

- الوقاية الإشراف والإعلام.
- إعداد أدوات التخطيط.
- ترتيب إجراءات التقنية جبائية ومالية رقابية، عقابية.

[1] قانون رقم 03-10 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 جويلية سنة 2003،المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

ثالثا: **أهم الأساليب الاقتصادية المعتمدة في مجال البيئة في الجزائر**

تتمثل الأساليب الاقتصادية التي تعتمد عليها الجزائر في مجال البيئة فيما يأتي[1]:

1) سياسات دعم الأسعار: تعتبر سياسات الدعم غالبا ذات منافع اجتماعية، لكنها قد تؤدي عند الإفراط إلى نتائج وخيمة على البيئة فالهدف الرئيسي لها هو الاقتراب تدريجيا من حقيقة الأسعار وذلك بانتهاج سياسات سعرية، مثل الأسعار المتفاصلة حسب مختلف المستعملين للحث على الاقتصاد في الماء، وفيما يخص ماء الشرب الموزع على الأسر فان سياسة الشرائح بشريحة أولى ذات سعر معقول للسكان ذوي الدخل الضعيف ينبغي الإبقاء عليها (توصيات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي).

2) ضريبة الوقود: حيث تقوم بتحصيل الضريبة على الوقود على مستوى كل ولاية، وتقوم مصلحة الضرائب بتحصيل الضريبة على لوقود وعلى الموارد البترولية.، ومن أجل القيام بتحصيل الضرائب هناك العديد من الأعمال الواجب تنفيذها مثل إقامة الأيام الدراسية كالملتقيات والندوات ، وغيرها، خاصة تنظيم الندوات مع المعنيين حيث تنظيم مديريات البيئة على مستوى كل ولاية العديد من الاجتماعات مع مصالح الضرائب ومختلف المصالح المعنية في الولايات.

3) دعم القطاع الفلاحي: تخص الأسعار المدعومة في هذا القطاع من الناحية التقليدية: دعم أسعار بعض المنتجات الزراعية والأسعار المحددة إداريا ومواد الصحة النباتية والتسعيرة الزهيدة للمياه المتخصصة للسقي.

المطلب الثالث: سياسات وبرامج الإنعاش الاقتصادي كإستراتيجية جديدة للتنمية المستدامة في الجزائر

وضعت الجزائر بعد 2001 إلى غاية اليوم برامج لتحقيق بعض أهداف من بينها، إدماج الاستمرارية البيئية في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والعمل على النمو المستدام وتقليص ظاهرة الفقر، حماية الصحة العمومية للسكان.

[1] موسى عبد الناصر، برني لطيفة، **الاقتصاد البيئي بين مستوييه الكلي والجزئي في الجزائر**، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2006، ص 13-14.

أولا: مشروع تهيئة الإقليم الجزائري

صدر المشرع الجزائري قانون يتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة الذي صدر في 2001 يهدف إلى[1]:

- مكافحة أسباب النزوح الريفي وإنعاش المناطق المهمشة؛
- إعداد إستراتيجية لإعادة التوازن في توزيع النشاطات ووسائل التنمية؛
- المحافظة على البيئة وتثمين الأنظمة البيئية.؛
- وضع بنية حضرية حقيقية وتنظيم سياسة المدينة؛
- دمج البعد المغاربي والمتوسطي وترقية التنمية المحلية والتسيير التساهمي.

أما بالنسبة للإستراتيجية الوطنية فهي ترمي إلى تكريس التنمية المستدامة عن طريق ثلاث محاور:

- بعث التنمية الاقتصادية لإنشاء الثروات ومناصب الشغل ومكافحة ظاهرة الفقر؛
- الحفاظ على الموارد الطبيعية المحدودة كالمياه والأراضي الفلاحية والتنوع البيئي؛
- تحسين الإطار المعيشي للسكان من خلال تسيير أمثل للنفايات وعملية تطهير لمختلف الشبكات.

ثانيا: مشروع قانون التنمية المستدامة للسياحة ومناطق التوسع والمواقع السياحية

يتمثل المشروع في[2]:

- صادق المجلس الشعبي الوطني على مشروعي القانونين، قانون التنمية المستدامة ومناطق التوسع والمواقع السياحية، وقد أخذت التعديلات المقترحة على المشروع بعين الاعتبار ضرورة الارتقاء بقطاع السياحة إلى مصاف القطاعات المدرة للثروة وتسييره عقلانيا.
- وتتمحور التعديلات حول ضرورة وضع حد للفوضى وعدم الانسجام الموجودين في التنمية السياحية الذي تعرفها المؤسسات السياحية الوطنية ، عن طريق تبني أسلوب جديد في تسيير هذه المؤسسات يضمن الاستمرارية في العمل ، ويعتمد على تثمين الثروات الطبيعية والثقافية والحضارية المتاحة، وكذلك حول إعادة الاعتبار إلى المؤسسات الفندقية والسياحية قصد رفع مستواها وقدرتها الإيوائية والاستقبالية مع تنوع العرض السياحي وتطور أشكال جديدة من الأنشطة السياحية، وفي الأخير

[1] شلابي عمار، طيار أحسن، **إشكالية البيئة والتنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري**، أعمال الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، جامعة سكيكدة، 21-22 أكتوبر 2008، ص 03-04.
[2] المرجع نفسه، ص 04-05.

اجمعوا على الأهمية التي تتضمنها عملية ضبط إستراتيجية وطنية واضحة في ميدان السياحة ، وتحديد أولويات السياحة المراد تطويرها على المستوى الدولي.

- صادق المجلس على مشروع القانون المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية مع تسجيل 31 تعديل على نص المشروع وتركزت التعديلات حول العقار السياحي الذي يعرقل الاستثمار السياحي عبر مختلف ولايات الوطن ، وتمثلت التعديلات في إلغاء أو تعديل بعض المواد الواردة في المشروع كذلك المتعلقة بالولايات ومخطط التهيئة السياحية وآليات المراقبة.

ثالثا: مشروع الصرف الصحي للنفايات

يتمحور هذا المشروع في ما يلي[1]:

- فالجزائر تنتج سنويا ما يقد بـ 200 ألف طن من النفايات الخاصة الخطيرة الناتجة أساسا عن النشاطات الصناعية والزراعية والعلاجية هذه الأخيرة كانت تخزن ضمن وحدات إنتاجية أو يتم التخلص منها بطرق غير قانونية في المزابل العمومية المخصصة أساسا للنفايات المنزلية ، وفي الحالة تكون مصدر خطر دائم يتسبب في تلوث المياه السطحية والجوفية، وقد شرعت الجزائر متمثلة في وزارة البيئة لتهيئة الإقليم في وضع إستراتيجية بيئية وطنية معتمدة على التقرير الوطني حول وضعية البيئة والمخطط الوطني للنشاطات البيئية والتنمية المستدامة، بحيث تتمكن من تسيير النفايات الخاصة تسييرا جبريا يخضع لمقاييس بيئية عالمية ، هذه التنمية المعلن عنها في كل ولايات الجزائر تسمح بالقضاء على الأخطار المتعلقة بتسيير الموارد الكيماوية الخطرة والنفايات الخاصة وقد انطلقت وزارة تهيئة البيئية والأقاليم في إحصاء وطني شامل لكل النفايات الخاصة من خلال تنظيم ورشات عمل لتدريب أشخاص من القطاعات المنتجة لهذا النوع من النفايات يقومون بعملية الإحصاء وفق منهجية مدروسة.
- شهدت 07 ولايات في البلاد هي الجزائر، سكيكدة ، غرداية ، تلمسان ، مسيلة ، باتنة ، تنظيم ورشات دراسة كل واحدة منها يومين تحت إشراف خبراء دوليين وشملت المهندسين المكلفين بملف النفايات الخاصة على مستوى المفتشيات الولائية للبيئة ولدى مسؤولي الخلايا البيئية داخل المؤسسات التي تفرز النفايات الخاصة في الجزائر.

[1] شلابي عمار، طيار أحسن، مرجع سابق، ص05-06.

ثالثا: مشروع الطاقات المتجددة

أجمع مشاركون في ملتقى حول موضوع الطاقة والتنمية المستدامة الذي إنطلقت أشغاله بولاية أدرار على ضرورة ترشيد استعمال الطاقات المتجددة لضمان تنمية مستدامة حيث ابرز باحثون وأساتذة جامعيون خلال أشغال اليوم الأول الذي تحتضنه الجامعة الإفريقية "العقيد أحمد دراية بادرار أكد بأهمية الطاقات المتجددة باعتبارها عاملا أساسيا لتحقيق التنمية المنشودة وضرورة استغلالها بشكل عقلاني لأنها كفيلة بمواجهة تحديات التنمية، ويذكر بالمناسبة أن مركز الطاقات المتجددة ووحداته الفرعية الثلاثة بكل من بوسماعيل وغرداية، وأدرار يعكف على انجاز مشاريع بحثية هامة في هذا المجال على غرار المشروع الضخم المتمثل في إنجاز مشروع مولد كهربائي هجين (طاقة شمسية، غاز وقطب تكنولوجي بالمدينة الجديدة بوغزول ولاية المدية) لتمكين الباحثين من إجراء بحوث وتكوين الطلبة في مجال الطاقة المتجددة[1].

[1] شلابي عمار، طيار أحسن، ص 07.

خلاصة الفصل الثاني

بعد دراسة واقع التنمية المستدامة في الجزائر وآليات تطويرها، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- مرت الجزائر بالعديد من المراحل في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية، والتي كانت كلها في إطار سياسة التنمية الاقتصادية، قامت خلالها بإعداد برامج تنموية كسياسة للإنعاش الاقتصادي ابتداء من 2001 إلى غاية 2023

تواجه الجزائر عدة معيقات للتحقيق التنمية المستدامة منها:

- ✓ العولمة و آثارها التي تحد من إمكانية تحقيق التنمية المستدامة في البلاد؛
- ✓ ظاهرة الفساد التي تقف عائقا أماما الجهود الرامية لتحقيق الاستدامة؛
- ✓ مشكلة الفقر، وزيادة الحدة الأمية والبطالة.

- شرعت الجزائر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة إلى وضع آفاق تنموية على المدى البعيد لضمان حاجيات الحاضر والمستقبل الأجيال القادمة من خلال إعداد إستراتجية تتضمن عدة محاور وتقوم على عدة ركائز.
- لتطوير التنمية المستدامة أعدت الجزائر سياسات وبرامج الإنعاش الاقتصادي كإستراتيجية جديدة للتنمية المستدامة ومن أهم هذه البرامج:
  - ✓ مشروع تهيئة الإقليم الجزائري
  - ✓ مشروع قانون التنمية المستدامة للسياحة ومناطق التوسع والمواقع السياحية
  - ✓ مشروع الصرف الصحي للنفايات
  - ✓ مشروع الطاقات المتجددة

الفصل الثالث:
دراسة حالة مؤسسة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM
– فرع خنشلة

تمهيد

الجزائر كمثيلتها من الدول التي سعت إلى تطور وزيادة النمو وتجسيد قواعد اقتصاد السوق للرفع من القدرات التنافسية وتحسين مستوى الأداء من خلال انتهاج استراتيجيات مناسبة لدفع بعجلة النمو وتحقيق تنمية متوازنة وشاملة تتكيف مع الإمكانيات المتوفرة لديها، وأرادت تحقيق ذلك بالاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعتبر آليات تمويل أهم عامل لانطلاق أي مؤسسة وتوسيعها وتحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل كباقي المشاريع الاقتصادية الأخرى، ويتم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عن طريق عدة هيئات وطنية وفرتها السلطات الجزائرية، وتعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إحدى الهيئات الوطنية لتمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولإسقاط ما تمت دراسته نظريا على الواقع كانت هناك دراسة ميدانية على مستوى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية خنشلة.

من خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى:

المبحث الأول: مساهمة آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

المبحث الثاني: المؤسسة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM– فرع خنشلة

المبحث الثالث: مساهمة المؤسسة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM في تحقيق التنمية المستدامة في ولاية خنشلة

المبحث الأول: مساهمة آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

نظرا للمكانة الهامة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها موردا أساسيا لنهوض بعجلة التنمية وتحقيق التنمية المستدامة، وبغرض الإحاطة بهذا الموضوع من كل الجوانب سيتم عرض مختلف الهيئات الممولة لهده المؤسسات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، كما يتم دراسة دور تمويل هذه المؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة

المطلب الأول: هيئات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

تعتبر هيئات الدعم والتمويل (CNAC / ANADE / ANGEM) أهم آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والتي لها دور في تحقيق التنمية المستدامة، وهذا ما سيتم توضحيه من خلال هذا المطلب.

أولا: هيئات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من أجل تحقيق التنمية المستدامة قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء هيئات تمويلية لتلبية حاجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، توضح كما يلي[1]:

1) الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية (ANADE): تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب سابقا) من أهم الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، من خلال مساهمتها الفاعلة في تطور هذا النوع من المؤسسات، وكذلك الامتيازات التي تمنحها لتشجيع الشباب على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومرافقتهم، بالتنسيق مع البنوك ومختلف الفاعلين، أنشأت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 2020/11/22 والذي يتضمن تحديد القانون الأساسي الجديد للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتغيير اسمها إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في

[1] أمين كعواش، **تقييم آليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل برنامج الدعم الاقتصادي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، تخصص إدارة مالية، جامعة جيجل، الجزائر، 2020/2019، ص50.

1996/09/08 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع خاص مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة.

من أهدافها ما يلي:

- تبلغ الشباب ذوي المشاريع التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها؛
- تكلف من يقوم بإنجاز دراسات الجدوى بواسطة مكاتب الدراسات المتخصصة ولحساب الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية، كما تقوم أيضا بتنظيم دورات تدريبية لتكوينهم وتجديد معارفهم في التسيير على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع الهياكل التكوينية؛
- مرافقة الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛
- إقامة علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع، تطبيقا لخطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها.

2) الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC): الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة هو عبارة عن مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي، ويكون مقره بالجزائر العاصمة، يقوم الصندوق بعدة مهام تتمثل في:

- الضبط باستمرار لبطاقة المنخرطين وضمان تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداة التأمين عن البطالة؛
- المساعدة والدعم بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل وإدارتي البلدية والولاية لإعادة انخراط البطالين المستفيدين قانونيا من أداء التأمين عن البطالة؛
- ينظم الرقابة التي ينص عليها التشريع المعمول به في مجال التأمين عن البطالة. يؤسس ويحفظ صندوق الاحتياط حتى يتمكن من مواجهة التزاماته إزاء المستفيدين في جميع الظروف؛
- التمويل الجزئي للدراسات المتعلقة بالأشكال غير النموذجية للعمل والأجور وتشخيص مجالات التشغيل ومكامنه؛
- التكفل بالدراسات التقنية الاقتصادية لمشاريع إحداث الأعمال الجديدة لفائدة البطالين ويتم ذلك بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل؛

- تقديم المساعدات للمؤسسات التي تواجه صعوبات في أعمالها من أجل المحافظة على مناصب الشغل؛
- المساهمة في تمويل إنشاء مشاريع لصالح البطالين البالغين من العمر ما بين 30 و55.

3) **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):** سيتم التطرق إليها بالتفصيل في الدراسة التطبيقية.

ثانيا: العلاقة بين تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنمية المستدامة

يساهم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة كما يساعد في تحقيق العدالة الاجتماعية وفي تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي، أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسيين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات لتحقيقها:

- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة؛
- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

وهناك علاقة تجمع بين التنمية المستدامة وصيغ التمويل، مثلا صيغة المشاركة والمضاربة تساهمان بشكل فعال في تحقيق الأبعاد المتكاملة للتنمية والتي بدورها تهدف إلى استدامة سبل المعيشة، تحسين نوعية الحياة البشرية إشباع حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية وتجد العلاقة طردية بينهما وبين صيغ التمويل التي تهدف إلى مكافحة وتقليل ظاهرتي الفقر والبطالة، فهذه الصيغ تعمل على زيادة وتنويع الاستثمار لإشباع حاجات الأفراد والتقليل من تكاليف الإنتاج.

ويعتبر التمويل أهم عقبة أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المتخلفة لان مفتاح التنمية يتمثل في الاستثمار الذي يحتاج إلى ادخارات متمثلة في عمال ومواد إنتاج وهذا التمويل يعتمد أساس على المدخرات الوطنية تضاف إليها المدخرات الأجنبية[1].

[1] أمين كعواش، مرجع سابق، ص56.

المطلب الثاني: مساهمة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القضاء على البطالة وترقية الصادرات

يساهم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحقيق التنمية المستدامة من خلال تقليص عدد العاطلين عن العمل كما يساهم أيضا في ترقية الصادرات، وهذا ما سيتم عرضه من خلال هذا المطلب.

أولا: مساهمة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القضاء على البطالة

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أكبر القطاعات المستقطبة لليد العاملة ومن أكبر المساهمين في خلق فرص الشغل وهذا نتيجة اهتمامها بالمهن الحرفية التي تعتمد على اليد العاملة البسيطة وعدم استخدامها للتكنولوجيا المتطورة لارتفاع ثمنها وتعتبر أكثر قدرة على امتصاص العمالة لانخفاض تكلفة خلق فرص العمل كما توفر فرص توظيف للعمالة أقل مهارة في ظل تغيير مفاهيم الشباب و خريجي الجامعات ودفعهم إلى العمل الحر[1].

وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تشغل حسب بعض الإحصائيات الرسمية الأعداد المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(4): تعداد مناصب الشغل المصرح بها في الفترة 2019 – 2023

طبيعة المؤسسة	2019	2020	2021	2022	2023
المؤسسة الخاصة	1233073	1274465	1577030	1676111	1800742
نسبة الزيادة (%)	15.79	3.35	23.74	6.28	7.44
متوسط التشغيل	80.06	77.25	97.01	97.21	97.44
المؤسسة العمومية	52789	51149	48656	48086	47375
نسبة الزيادة (%)	- 7.63	- 3.01	- 4.87	- 1.17	- 1.48
متوسط التشغيل	3.43	3.1	2.99	2.79	2.56
المجموع	1285871	1325614	1625686	1724197	1848117
نسبة الزيادة (%)	13.64	7.11	10.03	6.06	7.19

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على منشورات وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي،

https://www.industrie.gov.dz/، زيارة الموقع بتاريخ 202/04/20، على الساعة 21.03

[1] بوعوينة سليمة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة فعالة للحد من البطالة في الجزائر**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 17، المجلد 2، جامعة تيبازة، الجزائر 2017، ص09.

من خلال الجدول السابق نلاحظ تطور في نسبة زيادة التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2019– 2023، وذلك نتيجة عملية الإنشاء والاستقرار في عمليات الشطب في القطاع لدى المؤسسات الخاصة عكس المؤسسات العمومية التي ارتفعت في سنة 2021، وهذا التطور في تعداد مناصب الشغل كان بنسبة كبيرة في المؤسسات الخاصة والذي يعرف تزايدا من سنة إلى أخرى، حيث كان هناك تطور محسوس خلال السنوات 2021 –2022– 2023.

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات

لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات بل أنه ساهم في إحداث فائض في ميزان المدفوعات للكثير من الدول، كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحاول تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها وهذا ما يؤدي تدريجيا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي و بالتالي تحسين مستوى ميزان المدفوعات من خلال تقليل الواردات، يتحقق ذلك خلال وجود تنافسية ما بين مختلف المؤسسات، فالجزائر تحتل الرتبة 86 ضمن ترتيب الدول (139 دولة) في مؤشر التنافسية العالمية الذي يعد كحافز لانتهاج الإصلاحات الهادفة لزيادة الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة لشعوب العالم بشكل عام[1].

الجدول رقم(5): مقارنة الصادرات خارج المحروقات بالواردات للقطاع الخاص (الوحدة: مليون دولار أمريكي)

الصادرات خارج المحروقات	البيان	2019	2020	2021	2022	2023
	القيمة	1937	1047	1619	2149	2187
	نسبة التغير	62.77	45.9	54.63	32.73	1.76
	المساهمة في الصادرات الكلية	20.24	20.40	20.86	20.93	20.96
الواردات	–	39.47	39.10	40.21	46.45	46.80

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على منشورات وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني،

https://www.industrie.gov.dz/، زيارة الموقع بتاريخ 2024/04/20، على الساعة 21.30

[1] بوخضرة مريم و آخرون، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم العمل المقاولاتي وتحقيق التنمية في الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد 4، المجلد 2، جامعة الجلفة، الجزائر، 2018، ص11.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الواردات أكبر من الصادرات خلال السنوات 2019-2023 حيث لا تتعدى نسبة الصادرات خارج المحروقات نسبة 20.96، مما يدل على اعتماد الاقتصاد الجزائري على صادرات المحروقات، وهذا رغم الجهود المبذولة لترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة

إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال المساهمة في الناتج الداخلي والقيمة المضافة.

أولا: مساهمة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات

باعتبار أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو من القطاعات المهيمنة على النشاطات الاقتصادية الكبرى في الجزائر فهو بطبيعة الحال يعتبر من القطاعات المساهمة في الناتج الداخلي الخام دون النظر إلى قطاع المحروقات باعتباره القطاع الأول في الاقتصاد الوطني دون منافس ويوضح الجدول الموالي مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات خلال المدة الممتدة ما بين 2019 و2023.

جدول رقم (6): تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من 2019 إلى 2023 (الوحدة: مليار دج)

الطابع القانوني	2019		2020		2021		2022		2023	
	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة
نسبة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام	19.2	749.86	16.2	686.59	16.41	816.8	15.02	827.53	15.23	923.34
نسبة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام	80.8	3153.77	83.8	3551.33	83.59	4162.02	83.59	4681.68	84.77	5137.46
المجموع	100	3903.63	100	4237.92	100	4978.82	100	5509.21	100	6060.8

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على منشورات وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني،

https://www.industrie.gov.dz/، زيارة الموقع بتاريخ 2024/04/22، على الساعة 21.23

من خلال الجدول نلاحظ بأن الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في تزايد مستمر، حيث انتقل من 3903.63 مليار دينار جزائري سنة 2019 إلى بلغ 6060.8 مليار دينار جزائري سنة 2023، كما يتضح أيضا أن مساهمة القطاع الخاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد حيث بلغ سنة 2023 قيمة 5137.46 أي بنسبة 84.77%، وهو مؤشر لمدى الأهمية التي اكتسبها القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة، وفي الجهة المقابلة نجد أن مساهمة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام قد تراجع سنة 2020 أي بنسبة 16.2%، وهذا من آثار جائحة كورونا على الاقتصاد، وأيضا بسبب عدم قدرة هذا القطاع على مسايرة متطلبات وشروط اقتصاد السوق تحت وقع تحرير التجارة الخارجية وعولمة الاقتصاد.

ثانيا: مساهمة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات المنتجة للقيمة المضافة ويمكن تبيين مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في القيمة المضافة في الجدول التالي:

الجدول رقم (7): القيمة المضافة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

السنة / البيان	2019		2020		2021		2022		2023	
القيمة المضافة	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
م ص م الخاصة	2146.75	78.2	2364.5	78.41	2740.06	79.56	3153.77	80.80	3551.59	83.8
م ص م العامة	598.65	21.8	651	21.59	704.05	20.44	749.86	19.20	686.59	16.2
مجموع	2745.4	100	3015.5	100	3444.11	100	3903.63	100	4237.92	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على منشورات وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني،

https://www.industrie.gov.dz/، زيارة الموقع بتاريخ 2024/04/22، على الساعة 22.23

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في خلق قيمة مضافة خاصة أو عامة، وهي في تزايد مستمر، حيث بلغت سنة 2023 القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة نسبة 83.8 %، بينما بلغت نسبة القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة لنفس السنة 16.2 %، وهذا يعكس المساهمة الكبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

المبحث الثاني: المؤسسة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM– فرع خنشلة

تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة الاجتماعية وهي تستهدف بدون حدود عمرية الأشخاص الذين لديهم الإرادة لإنشاء نشاط ولا يملكون الأموال الضرورية لذلك، وقد تبين ذلك خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر سنة 2002 حول موضوع "تجربة القرض المصغر في الجزائر" وبناء على التوصيات المقدمة خلال هذا التجمع الذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وكان ذلك في 22 جانفي 2004، في هذا المبحث سيتم تقديم عرض للمؤسسة الوطنية لتسيير القرض المصغر على غرار وكالته المحلية في ولاية خنشلة.

المطلب الأول: تقديم عام للمؤسسة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

إن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منوط بها كما يدل اسمها على ذلك لتوفر القروض المصغرة الهادفة إلى تطوير القدرات الفردية للأشخاص من أجل التكفل بأنفسهم وهذا بإنشاء مشروعاتهم الخاصة. وهي متواجدة بشبكة منتشرة عبر 58 ولاية من خلال تنسيقات مدعمة بخلايا للمرافقة متواجدة ب 85 % من دوائر الجمهورية (548 خلية للمرافقة بتعداد 700 عون مرافق)، فمن خلال هذا الطلب سيتم التعرف على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مهامها، تنظيمها، وصيغ التمويل التي تقدمها، وكذا شروط الاستفادة من القرض المصغر وكيفية تسديده، كما يلي:

أولا: نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

عقب التوصيات المقدمة خلال الملتقى الدولي المنعقد في ديسمبر 2002 حول موضوع تجربة " القرض المصغر في الجزائر "، والذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 ، حيث نصت المادة الأولى من المرسوم صراحة على إنشاء الوكالة، وجاء فيها ما يلي: " طبقا للمادة السابعة من المرسوم الرئاسي 04- 13 والمتعلق بجهاز القرض المصغر، تحدث هيئة ذات طابع خاص تسري عليها أحكام هذا المرسوم تسمى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر[1]"

[1] المرسوم تنفيذي رقم 04-14 مؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق 22 يناير سنة 2004، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي.

وكانت تابعة للوزارة المكلفة بالتشغيل، لتصبح فيما بعد تابعة للوزير المكلف بالتضامن الوطني بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 08-110 المؤرخ في 27 جانفي 2008، الذي يعدل المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المشار إليه سابقا.

ويرافق إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إنشاء صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة كجهاز مكمل لعمل الوكالة ، وأنشئ هذا الصندوق وفق المرسوم التنفيذي رقم 04-16- المؤرخ في 22 جانفي 2004 الذي يتضمن إحداث صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة، وقد نصت المادة الأولى من المرسوم صراحة على إنشاء الصندوق، وحددت مهام الصندوق كالآتي[1]:

- يضمن الصندوق القروض المصغرة التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة في الصندوق حسب الكيفيات التي يحددها هذا المرسوم، وهذا للمستفيدين الحاصلين على تبليغ بالإعانات الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛
- يغطي الصندوق بناء على تعجيل البنوك والمؤسسات المالية المعنية باقي الديون المستحقة من الأصول والفوائد عند تاريخ التصريح بالنكبة وهذا في حدود 85%؛
- يحل الصندوق في إطار تنفيذ الضمان محل البنوك والمؤسسات المالية في حقوقها اعتبارا عند الاحتمال للاستحقاقات المسددة وفي حدود تغطية الخطر؛
- ويمكن أن ينخرط في الصندوق كل بنك ومؤسسة مالية قامت بتمويل مؤسسات اعتمدتها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

ثانيا: تعريف المؤسسة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

يعتبر جهاز القرض المصغر برنامجا يعتمد على السياسة الاجتماعية الهادفة إلى مكافحة البطالة والأوضاع المتردية للمجتمع، وهو موجه إلى أشخاص بدون عمل ولكنهم قادرون على القيام بنشاط معيشي مصغر بواسطة دعم مالي قليل وبشروط مرنة ومريحة، و يعتمد هذا الجهاز على منح قروض (إذا كانت سلفة ثلاثية وهي في أغلب الأحيان تكون تعاون مع البنك، أما الحالة الخاصة وهو قرض بدون فائدة لشراء المادة الأولية فتكون من الوكالة لوحدها) وهذا في أجال سريعة تتكون من مبالغ صغيرة تصل إلى غاية 1.000.000 دج ، يتم تسديدها على المدى القصير أو الطويل، وتكون مرفوقة بمساعدة

[1] من معلومات المؤسسة

الدولة والتي تتمثل في تخفيض نسبة الفوائد مع ضمان يتكفل به صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.

وتعمل المؤسسة الوطنية لتسيير القرض المصغر كجهاز مسير لهذا البرنامج على تطبيقه وتجسيده ميدانيا بتمكين الذين يسعون لخلق نشاط خاص بهم والانطلاق في مشاريع مصغرة منتجة للسلع والخدمات، مع استثناء النشاطات التجارية من الإعانات والخدمات التي يوفرها الجهاز.

بالإضافة إلى ذلك لا يقتصر دور المؤسسة على تقديم المساعدات المالية فقط، بل يتعدى ذلك إلى مساعدات غير مالية كالتوجيه والمرافقة الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع، التكوين لتسيير المؤسسة، وكذا إعطاء فرصة لهؤلاء المستفيدين من المشاركة في المعارض والصالونات، أين يتم تنمية المعارف واكتساب الخبرات المختلفة وكذا خلق فضاءات جديدة لتسويق منتجاتهم[1].

وتتميز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عن غيرها من الأجهزة الأخرى بكونها تتوفر على خلايا مرافقة متواجدة على مستوى الدوائر، ويعتمد جهاز القرض المصغر في تمويل المشاريع على المساهمة الشخصية للمستفيد وسلفة بدون فائدة من الوكالة وبالتالي فهو موجه إلى[2]:

- البطالين المسجلين في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بما فيهم أولئك الذين انتهت مدة استفادتهم من حقوقهم؛
- المرأة التي ترغب في العمل ببيتها؛
- الأشخاص لاسيما الشباب الذين ينشطون في القطاع غير الرسمي؛
- حاملي شهادات التكوين المهني؛
- الحرفيين؛
- المواطنون القاطنون بالقرى والبوادي.

ثالثا: الأهداف العامة للمؤسسة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

تهدف المؤسسة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلى[3]:

- محاربة البطالة والهشاشة في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي، إضافة إلى الصناعات التقليدية والحرف خاصة لدى فئة النسوة؛

[1] بوخضرة مريم و آخرون، مرجع سابق، ص13.
[2] من معلومات المؤسسة.
[3] من معلومات المؤسسة.

- استمرار سكان الأرياف في مناطقهم الأصلية بعد خلق نشاطات اقتصادية وثقافية منتجة للسلع والخدمات للمداخيل؛
- تنمية روح المقاولة التي تساعد الأفراد في اندماجهم الاجتماعي وإيجاد ضالتهم؛
- تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة .

وتتمثل مهامها الأساسية في[1]:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول بهما؛
- دعم، نصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم؛
- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي سيحظون بها؛
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة؛
- مساعدة المستفيدين عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

رابعا: المساعدات والامتيازات الممنوحة للمستفيدين من القرض المصغر

1) الخدمات المالية:

- سلفة بدون فائدة وبدون مساهمة شخصية يتحصل عليها المستفيد نقدا، تصل قيمتها إلى غاية 100.000 دج.
- قرض بنكي بدون فوائد مكمل بسلفة بدون فائدة، توجه للمشاريع التي لا تتجاوز كلفتها 1 مليون دج .

2) الخدمات غير المالية: من خلال:

أ) الاستقبال و المرافقة و المتابعة: وذلك من خلال:

- تضمن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عبر خلايا المرافقة المتواجدة على مستوى الدوائر مرافقة المقاول مجانا طوال المدة المرتبطة بإنشاء و تجسيد المشروع؛
- الاستقبال في أحسن الظروف لحاملي المشاريع؛

[1] من معلومات المؤسسة .

- الدعم النصح والإرشاد في كل المراحل؛
- مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

ب) تنظيم معارض والصالونات: يندرج ضمن الخدمات غير المالية التي تقدمها الدولة لصالح المقاولين المستفيدين الذين انطلقوا في ممارسة نشاطاتهم في إطار القرض المصغر ويرمي إلى:

- التشهير بأجهزة دعم إدماج الشباب لدى الفئات السكانية المستهدفة؛
- إبراز نجاح المقاولين الذين انطلقوا في ممارسة أنشطتهم في إطار القرض المصغر؛
- تسهيل استفادة الفئات السكانية المستهدفة من مختلف الأجهزة؛
- إثارة التبادلات بين المقاولين العارضين حول المهارة المهنية.

ج) البرامج التكوينية: تقوم الوكالة بتطبيق برامج تكوينية تتوافق مع المستوى التعليمي للمقاولين وحجم نشاطاتهم، إذ أن هذه التكوينات مخصصة لتعزيز قدرات المقاولين في مجال التسيير قصد تمكينهم من تسيير أعمالهم على نحو جيد وبالتالي تطوير نشاطاتهم، وهي:

- الدورة التكوينية في التربية المالية
- تكوين حول روح المقاولاتية لدى النساء
- الدورة التكوينية في تسيير المؤسسات الجد مصغرة GTPE :هو برنامج تكويني في تسيير المؤسسات موجه لأصحاب المؤسسات الصغيرة يقدم هدا البرنامج المبادئ الأساسية للإدارة الجيدة للمشاريع والمؤسسات بطريقة سهلة وبسيطة

المطلب الثاني: تقديم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر – خنشلة ANGEM – وهيكلها التنظيمي

في إطار تشجيع الاستثمار وتحقيق التنمية المستدامة قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء وكالات لمحلية للمؤسسة الوطنية لتسيير القرض المصغر عبر 58 ولاية، والوكالة المحلية لولاية خنشلة إحدى هذه الوكالات. في هذا المطلب سيتم توضيح أهداف ومهام هذه الوكالة وكذا تقديم هيكلها التنظيمي.

أولا: أهداف ومهام – ANGEM خنشلة –

تهدف الوكالة إلى تكثيف نسيج المؤسسات المصغرة بالولاية، وذلك من أجل[1]:

- إنشاء مناصب شغل للشباب البطال أو المسرحين نتيجة عمليات الخوصصة وإعادة الهيكلة؛
- إعادة الاعتبار لبعض الأنشطة المهمشة كالحرف والصناعات التقليدية؛
- إدماج الشرائح التي تنشط في القطاع غير الرسمي والماكثين في المنازل ذوي مؤهلات بالسماح لهم بإقامة نشاط خاص؛
- تحرير المبادرة الخاصة وزرع ثقافة تبني العمل المستقل وتحمل المسؤولية؛
- إحداث نوع من التوازن الجهوي فيما بين المناطق، خاصة النائية من خلال الامتيازات التي تمنح في سبيل تحقيق ذلك؛
- العمل على إعادة الاعتبار للمنتوج الوطني وطرحه للمنافسة محليا وحتى دوليا؛
- المساعدة والمساندة وتوجيه المستثمرين الشباب في إنجاز الدراسات التقنية الاقتصادية، والسهر على توفير حظوظ الموافقة على مشاريعهم، ولا يقبل إلا المشاريع الواعدة بمردودية إنتاجية ومالية؛
- ترقية ونشر الفكر المقاولاتي، ومنح الإعانات المالية والامتيازات الجبائية خلال كل مراحل المرافقة.

وضعت الوكالة تحت وصاية الوزارة المكلفة بالعمل والتشغيل والضمان الاجتماعي وتطلع بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية بالمهام الرئيسية الآتية[2]:

- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛
- تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما الإعانات وتخفيض نسب الفوائد في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالعمل والتشغيل تحت تصرفهما؛
- تبلغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها؛

[1] من معلومات المؤسسة .
[2] من معلومات المؤسسة.

- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات؛
- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة انجاز المشاريع واستغلالها.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر – خنشلة –

يضم جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية خنشلة مجموعة من المكاتب تعمل بالتنسيق فيما بينها لتشكل بذلك الهيكل التنظيمي للوكالة.

الشكل رقم (7): الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية خنشلة

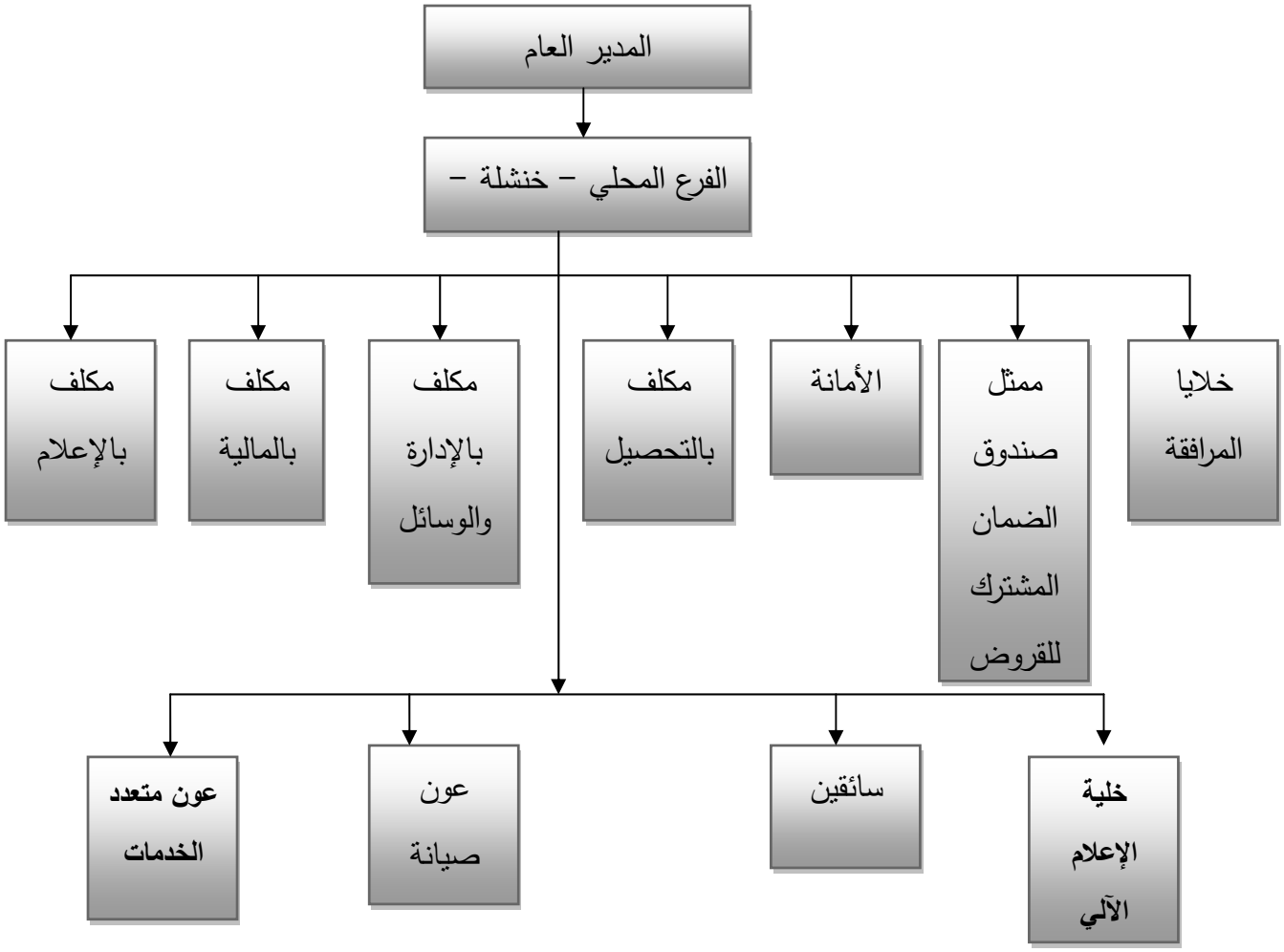

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات الوكالة.

المطلب الثالث: طريقة عمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بخنشلة وصيغ التمويل بها

بعد التعرف على الوكالة والمهام التي تقوم بها والأهداف التي تسعى للوصول إليها، مرورا بهيكلها التنظيمي، ستتم محاولة التعرف على شروط الاستفادة من خدمات الوكالة وكذا صيغ التمويل وصولا إلى أهم المساعدات والامتيازات الممنوحة للمستفيدين من القرض.

أولا: شروط الاستفادة من خدمات الوكالة

يستفيد من الإعانات المنصوص عليها في إطار القرض المصغر المواطنون الذين يستوفون الشروط التالية:[1]

- بلوغ سن 18 سنة فما فوق؛
- عدم امتلاك دخل أو امتلاك مداخيل غير ثابتة و غير منتظمة؛
- إثبات مقر الإقامة؛
- امتلاك شهادة تثبت الكفاءة المهنية أو وثيقة معادلة معترف بها، أو التمتع بمهارة مهنية مؤكدة تتوافق مع النشاط المرغوب إنجازه؛
- عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات؛
- القدرة على دفع المساهمة الشخصية حسب صيغ التمويل المتبعة؛
- الاشتراك في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة في حالة طلب المقاول لقرض الالتزام بتسديد القرض و نسبة الفوائد للبنك حسب جدول زمني محدد،
- الالتزام بتسديد مبلغ السلفة بدون فوائد للوكالة حسب جدول زمني محدد.
- يحدد المستوى الأدنى للمساهمات الشخصية ب 5% من الكلفة الإجمالية للنشاط يخفض إلى 3 ضمن الشروط التالية:
  - ✓ إذا كان المستفيد حائزا على شهادة أو وثيقة معادلة معترف بها؛
  - ✓ إذا أنجز النشاط في منطقة خاصة، أو على مستوى الجنوب أو الهضاب العليا؛
  - ✓ إذا كانت 100% من الكلفة الإجمالية لا يمكن أن تفوق 30 ألف دج بعنوان شراء المواد الأولية.

[1] من وثائق المؤسسة.

ثانيا: صيغ تمويل الوكالة

تقدم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر نوعين من التمويلات[1]:

- قروض موجهة لشراء المواد الأولية موجهة للمشاريع التي لا تتجاوز تكلفتها 100000 دج، فهو يعتبر قرض بدون فائدة وبدون مساهمة شخصية ويلزم طالب هذا القرض بالتسجيل لدى المصالح المعنية (بطاقة حرفي، سجل تجاري للأنشطة الحرفية، بطاقة فلاح)، ويسدد على مدى 24 إلى 36 شهر.
- قرض موجه لشراء العتاد لا يتجاوز 1000000 دج يستدعي تركيبة مالية مع إحدى البنوك ويغطي النفقات التالية: شراء العتاد، شراء العتاد الأولي، تهيئة محل، تأمين العتاد. وتقدر نسبة المساهمة الشخصية بنسبة 1% ، القرض البنكي 70% ، القرض الخاص بالوكالة 29%. يسدد القرض البنكي خلال 05 سنوات مع : تأجيل الدفع 03 سنوات الأولى، ويسدد القرض الخاص بالوكالة خلال 03 سنوات.

❖ **التمويل الثنائي**

✓ المشاريع التي لا تتجاوز قيمتها 30 ألف دج وتكون: مساهمة الوكالة 90% بالمئة بدون فائدة؛ ومساهمة صاحب المشروع 10%.

✓ المشاريع التي تتراوح قيمتها ما بين 50 ألف و100 ألف دج تكون: مساهمة البنك 95% أو 97% بفوائد منخفضة بنسبة 80% إلى 90% ومساهمة صاحب المشروع 05% أو 03%.

❖ **التمويل الثلاثي**

المشاريع التي تتراوح قيمتها ما بين 100001 دج حتى 400000 دج و تكون: مساهمة البنك: 70% بفوائد مخفضة بنسبة 80% إلى 90% ومساهمة صاحب المشروع: 03% أو 05%؛ مساهمة الوكالة: 27 أو 25% بدون فوائد.

وتجدر الإشارة إلى أنه في حالة ما إذا كان المستفيد صاحب المشروع حاملا لشهادة أو وثيقة معادلة معترف بها، فإن نسبة مساهمته الشخصية من 05% إلى 03% وترتفع مساهمة الوكالة من 25% إلى 27% في حالة التمويل الثلاثي، ومن 95% إلى 97% بالنسبة للبنك في حالة التمويل الثنائي.

[1] من معلومات المؤسسة.

وفيما يتم عرض جدول مختصر لأنماط التمويل

جدول رقم (8): أنماط التمويل على مستوى الوكالة

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
من 50000 دج إلى 100000 دج	حامل شهادة أو وثيقة معترف بها و/أو الذي ينجز نشاطه في منطقة خاصة	%03	%97	-	%10 (مناطق خاصة)
	الأصناف الأخرى	%05	%95	-	%20 (بقية المناطق)
من 100000 دج إلى 400000 دج	حامل شهادة أو وثيقة معادلة معترف بها و/أو الذي ينجز نشاطه في منطقة خاصة	%03	%70	%27	%10 (مناطق خاصة)
	الأصناف الأخرى	%05	%70	%25	%20 (بقية المناطق)
30000	الأصناف الأخرى (شراء مواد أولية)	%10	-	%90	-

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات الوكالة

ثالثا: كيفية تسديد القرض

- تمنح للمستفيد من السلفة بدون فائدة الموجهة لشراء المواد الأولية والتي لا تتعدى مبلغ 30 ألف، فترة إعفاء من التسديد تقدر ب 3 أشهر على أن تسدد السلفة على 4 أقساط، وفق جدول زمني محدد على مدة 12 شهر؛
- بالنسبة للتمويل الثنائي (صاحب المشروع الوكالة فتمنح للمستفيد فترة إعفاء أقصاها 6 أشهر، بعدها تسدد السلفة البنكية على أقساط في مدة أقصاها 5 سنوات وحسب جدول زمني يحدده البنك؛
- بالنسبة للتمويل الثلاثي (البنك، الوكالة، صاحب المشروع) فتسدد السلفة كالآتي:

✓ نسبة 70% الخاصة بالقرض البنكي تسدد على أقساط، بعد مدة إعفاء أقساها 12 شهر حسب جدول زمني محدد في مدة أقصاها 5 سنوات؛

✓ بعد 3 أشهر من تسديد سلفة البنك يقوم المستفيد بتسديد السلفة بدون فائدة الخاصة بالوكالة والمقدرة ب 25% أو 27% على 12 قسط في مدة 3 سنوات وحسب جدول زمني محدد[1].

[1] من معلومات المؤسسة.

رابعا: المساعدات والامتيازات الممنوحة للمستفيدين من القرض

تقدم الوكالة الامتيازات التالية[1]:

- قرض بدون فوائد عندما تفوق كلفة المشروع 100 ألف دج يخصص لتكملة مستوى المساهمات الشخصية المطلوبة للاستفادة من القرض البنكي؛
- تخفيض نسب الفائدة بالنسبة للقروض البنكية المتحصل عليها؛
- قرض بدون فوائد بعنوان اقتناء المواد التي تتجاوز كلفتها 30 ألف دج ؛
- يستفيد المواطن المؤهل لإعانة جهاز القرض المصغر دون مقابل من المساعدة التقنية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر واستشارتها ومرافقتها ومتابعتها.

[1] من معلومات المؤسسة.

المبحث الثالث: مساهمة المؤسسة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM في تحقيق التنمية المستدامة في ولاية خنشلة

في هذا المبحث ستتم محاولة تسليط الضوء حول دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تحقيق كل جوانب التنمية المستدامة على مستوى ولاية خنشلة من خلال معرفة دورها هذه الوكالة في دعم القطاعات الانتاجية وتحقيق التنويع الاقتصادي وكذا مساهمتها في توفير مناصب الشغل لقاطنة الولاية والقضاء على البطالة.

المطلب الأول: المشاريع الممولة من طرف ANGEM خنشلة حسب طبيعة النشاط

تمول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على مستوى ولاية خنشلة عدد من المشاريع حسب طبيعة النشاط، وهذا حسب الجدول الموالي:

الجدول رقم (9): المشاريع الممولة من طرف وكالة تسيير القرض المصغر بخنشلة حسب طبيعة النشاط للفترة (2019 -2023)

السنوات	القطاعات						المجموع
	الفلاحة	الصناعات الصغيرة	البناء والأشغال العمومية	الخدمات	التجارة	الحرف	
2019	0	7	8	17	1	0	33
2020	1	10	12	20	0	1	44
2021	1	17	22	23	1	1	65
2022	2	17	13	31	3	1	47
2023	2	19	13	40	3	2	79

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات الوكالة

كما يمكن ترجمة البيانات الواردة في الجدول أعلاه في الشكل الموالي:

الشكل رقم (8):المشاريع الممولة من طرف وكالة تسيير القرض المصغر بخنشلة حسب طبيعة النشاط للفترة (2019 -2023)

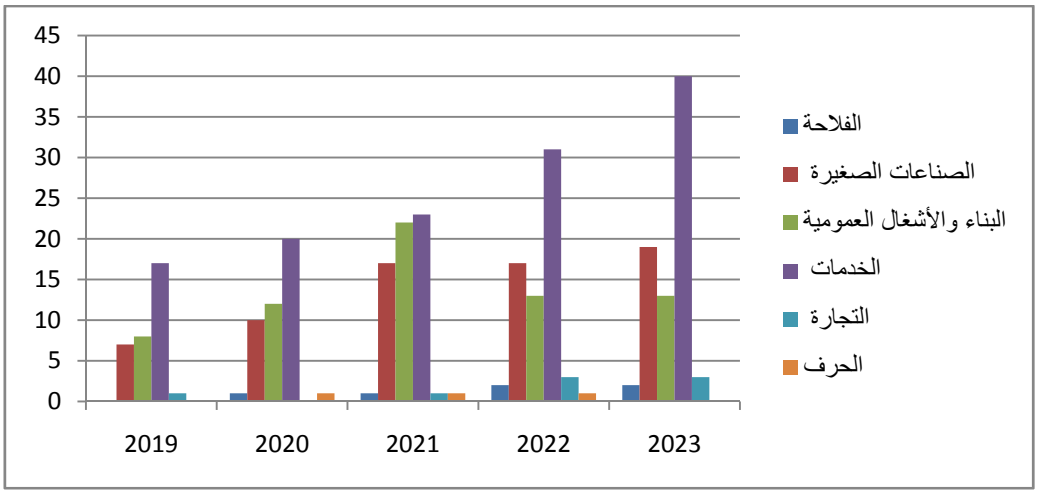

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول السابق وإحصائيات الوكالة.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف الوكالة متزايد بصفة بطيئة خلال السنتين 2019 و2020، وهذا راجع لآثار جائحة كورونا وتقليص الإنفاق الحكومي مما انعكس سلبا عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة.

في السنوات 2021 – 2022 – 2023 كان هناك تزايد مستمر ومتزايد في عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة وهذا راجع لسياسة الرشيدة للحكومة الجزائرية في دعم المشاريع والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة وزيادة الإنفاق الحكومي.

ومن جهة أخرى نلاحظ أن تركز المشاريع كان في قطاع الخدمات أكثر منه في باقي القطاعات، ويمكن تفسير ذلك بالأسباب التالية:

- الميول لقطاع الخدمات لسهولته
- نقص المخاطرة في قطاع الخدمات مقارنة بالقطاعات الأخرى، سواء من قبل المستثمرين أو عدم المخاطرة من قبل الوكالة؛
- عدم امتلاك المؤهلات الكافية للخوض في مجال الصناعة والفلاحة وغيرها.

المطلب الثاني: المشاريع الممولة من طرف ANGEM خنشلة حسب صيغة التمويل وحسب الجنس

تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على مستوى ولاية خنشلة بتمويل المشاريع حسب صيغة التمويل وأيضا حسب الجنس، سيتم توضيحها في هذا المطلب.

أولا: المشاريع الممولة من طرف ANGEM خنشلة حسب صيغة التمويل

تمول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على مستوى ولاية خنشلة عدد من المشاريع حسب صيغة التمويل، كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (10): المشاريع الممولة من طرف وكالة تسيير القرض المصغر بخنشلة حسب صيغة التمويل للفترة (2019 -2023)

السنة	صيغ التمويل		
	ثنائي	ثلاثي	ذاتي
2019	11	103	6
2020	10	100	7
2021	13	123	10
2022	24	160	12
2023	44	190	-
المجموع	**102**	**676**	**35**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات الوكالة.

كما يمكن ترجمة البيانات الواردة في الجدول أعلاه في الشكل الموالي:

الشكل رقم (9): المشاريع الممولة من طرف وكالة تسيير القرض المصغر بخنشلة حسب صيغة التمويل للفترة (2019 – 2023)

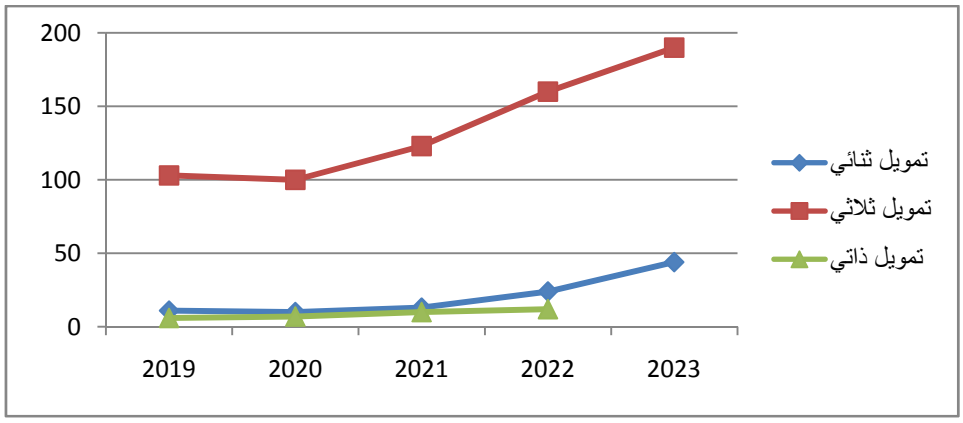

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول السابق وإحصائيات الوكالة.

نلاحظ من خلال الجدول السابق والمنحنى البياني أن أغلبية أصحاب المشاريع الاستثمارية المستفيدين من تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر قاموا بتمويل مشاريعهم عن طريق صيغة التمويل الثلاثي، حيث بلغت حصيلة المشاريع الممولة 676 مشروع، ويعود تبني الأغلبية من المستثمرين لهذه الصيغة وتصدرها الدرجة الأعلى من الاستحواذ إلى انخفاض نسبة المساهمة الشخصية كون أغلب المستفيدين لا يتمتعون بالقدرات المالية الكافية التي تمكنهم من تحقيق وتجسيد مشاريعهم و تكفل البنك بالنسبة الكبيرة من التمويل، في حين 102 صاحب مشروع تبني صيغة التمويل الثنائي، بينما كان التمويل الذاتي في المرتبة الأخيرة ب 35 مشروع.

ثانيا: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستحدثة حسب الجنس

سيتم في هذا الجانب توضيح عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستحدثة حسب الجنس من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية خنشلة، وهذا في الجدول التالي:

الجدول رقم (11):عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستحدثة حسب الجنس من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية خنشلة للفترة (2019 – 2023)

السنوات	عدد المؤسسات ذكور	النسبة	عدد المؤسسات إناث	النسبة	المجموع
2019	22	%62.86	13	%37.14	35
2020	28	%66.67	14	%33.33	42
2021	29	%63.04	17	%36.96	46
2022	48	%71.64	19	%28.36	67
2023	51	%67.1	25	%32.9	76
المجموع	178	%66.92	88	%33.08	266

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الوكالة

يمكن ترجمة البيانات الواردة في الجدول أعلاه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (10):عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستحدثة حسب الجنس من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية خنشلة للفترة (2019 – 2023)

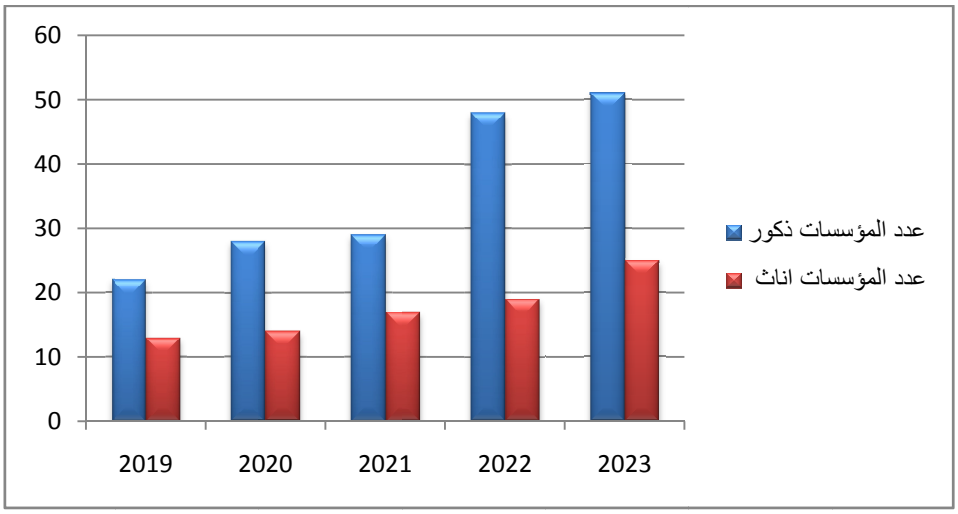

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق وإحصائيات الوكالة

نلاحظ من خلال الشكل الموضح أعلاه أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شهد ارتفاع متباطئ خلال ثلاثة سنوات (2019 – 2020 –2021)، عند كلا الجنسين وهذا نتيجة عزوف الشباب المستثمرين عن إنشاء المشاريع وهذا راجع لتأثير جائحة كورونا.

كملا نلاحظ أن نسبة المؤسسات الممولة ذكور شهدت مستويات أعلى مقارنة بعدد مؤسسات الإناث، وهذا راجع لخصوصية المنطقة باعتبارها منطقة محافظة أي لا تهتم فيها المرأة بالمقاولة.

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستحدثة عن طريق ANGEM خنشلة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة

ستتم في هذا المطلب محاولة تقييم أثر نشاط الوكالة على مختلف ابعاد التنمية بعد اقتصادي وبيئي واجتماعي.

أولا: مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بخنشلة في التشغيل

في هذا العنصر ستتم دراسة تطور عدد مناصب الشغل المستحدثة عن طريق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

وفيما يلي جدول يوضح عدد مناصب الشغل المستحدثة عن طريق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بخنشلة

جدول رقم (12): مناصب الشغل المستحدثة عن طريق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بخنشلة للفترة (2019 – 2023)

السنوات	عدد مناصب الشغل	النسبة (%)
2019	35	**%13.16**
2020	43	**%16.16**
2021	47	**%17.67**
2022	65	**%24.43**
2023	76	**%28.57**
المجموع	**266**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الوكالة

ولإعطاء صورة واضحة عن المناصب المستحدثة التي ساهمت الوكالة في توفيرها، تترجم معطيات الجدول أعلاه في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (11): مناصب الشغل المستحدثة عن طريق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بخنشلة للفترة (2019 – 2023)

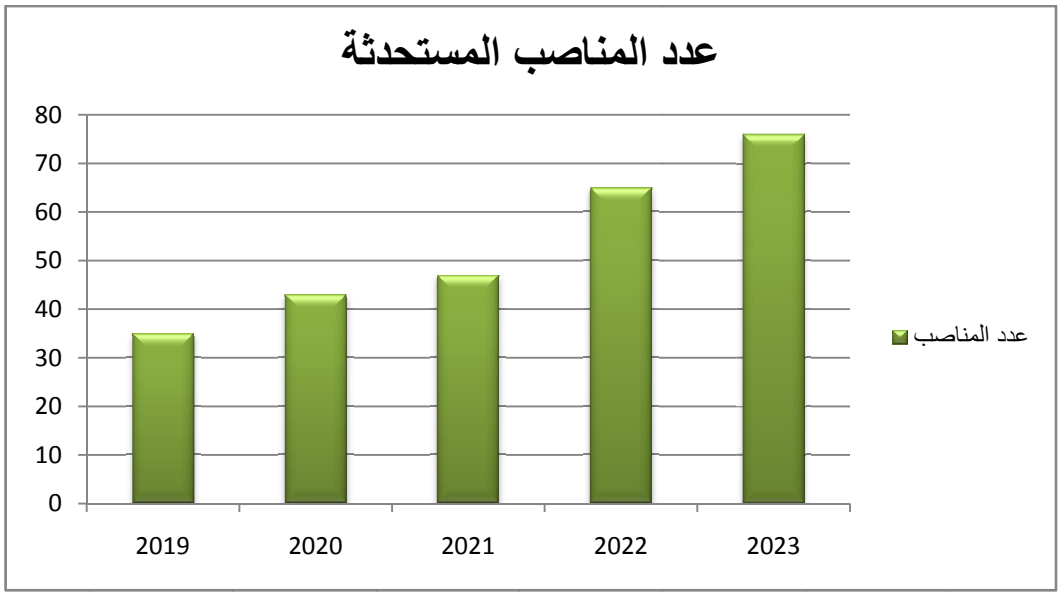

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول السابق ومعطيات الوكالة

نلاحظ من خلال الجدول والشكل الموضحين أعلاه أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بخنشلة ساهمت في خلق 266 منصب شغل خلال الفترة (2019 – 2023).

كما نلاحظ أيضا أن عدد مناصب الشغل المستحدثة شهدت تزايد خلال هذه السنوات حيث بلغت ذروتها في السنة السابقة 76 منصب، وتفسير ذلك هو سياسة الدعم التي انتهجتها الحكومة في توفير مناصب الشغل لحاملي شهادات التكوين وكذا الشباب خريجي الجامعات ودعمهم من خلال توفير كل الظروف اللازمة لدخول عالم الشغل.

وبالرغم من قلة هذه المناصب المستحدثة إلا أنها تبقى ذات تأثير ايجابي على التنمية المستدامة في المنطقة سواء من حيث البعد الاقتصادي أو الاجتماعي الذي يؤدي إلى تحسن المستوى المعيشي للأفراد والرفع من القدرة الشرائية.

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة بولاية خنشلة

إن مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التنمية المستدامة في ولاية خنشلة لا يمكن أن تترجمها أرقام وإحصائيات وهذا لسببين: السبب الأول هو غياب المؤسسات التي تنشط في قطاع المحروقات وحتى المؤسسات الناشطة في قطاع الكيمياء والمطاط والبلاستيك تقدر بـ08 مؤسسات على صعيد الولاية ككل وحتى الصناعات الأخرى التي تنشط فيها هذه المؤسسات هي عبارة عن صناعات تقريبا صديقة للبيئة إلا من ناحية استغلال المواد الأولية الموجودة في المنطقة أو الغبار والضجيج الموجود في الولاية خاصة في الآونة الأخيرة، أما النقطة الثانية فهي الغياب الشبه كلى للإحصائيات الذي لايعود إلى غياب هذه العلاقة بين البيئة والمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وإنما إلى غياب الهيئات المسؤولة عن ترجمة هذه العلاقة وهذه المعلومات إلي أرقام ومعلومات التي يمكن من خلالها الحكم على مدى مطابقة هذه العلاقة للمعايير الدولية المتعامل بها في هذا المجال وهذا ما صعب علينا مهمة الحصول على المعطيات الرقمية وترجمتها وتحليل العلاقة بين المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والتنمية المحلية المستدامة من خلال جانب الاستدامة والبيئة ودراسة الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في القيام بهذا الجانب من التنمية المستدامة.

ثالثا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل القطاع الفلاحي بولاية خنشلة

يعتبر القطاع الفلاحي القطاع الذي من المفترض أن يلعب الدور الاستراتيجي في التنمية المستدامة ومن القطاعات التي لها أولوية وواحد من أهم أقطاب التشغيل التي من المفترض أن تلعب دورا استراتيجيا بسبب طبيعة المنطقة والإمكانيات المتاحة فيها من هذا الجانب، حيث سجلت ولاية خنشلة في هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة استفادة من دعم مختلف البرامج التنموية فقد وصلت عدد مناصب الشغل التي توفرها حوالي 46 مؤسسة متوسطة وصغيرة ومصغرة إلي 520 عامل، وهذا العدد لا يمثل شئ مقابل إمكانيات هذا القطاع في المجال التشغيلي والمالي وحتى البيئي بسبب الحالة التي آلت إليها المنطقة والتي أصبحت تعد من المناطق الصحراوية وهذا بسبب غياب السياسات والبرامج الشاملة، ، إلا أن دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة الناشطة في قطاع الفلاحة يبرز من خلال استخدام منتجاتها

كمواد أولية للصناعات الغذائية وسوف تتم محاولة تقييم دورها في التنمية المستدامة في هذا القطاع من خلال:

- **البطاطا:** لقد ساهمت المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في خلق مجال خصب للاستثمار حيث حققت الولاية من هذا الجانب اكتفاءا ذاتيا ومصدرا هاما لتغذية المواشي في حالات الجفاف
- **الحبوب:** والتي يتم تجفيفها وتعليبها أو استخدامها في بعض المنتجات الغذائية بعد طحنها، فمثلا القمح بنوعيه الصلب واللين يمكن استعماله في صناعة العجائن خاصة وأن هذا الإنتاج يحصد النصيب الأكبر من الإنتاج الزراعي بالولاية وهذا ما يلبي حاجات أساسية للسكان (خبز، عجائن...) ويساهم في توفير مناصب الشغل وبالتالي التقليل من نسب البطالة إلا، أن غياب التكامل بين مؤسسات القطاع الصناعي والمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة الناشطة في القطاع الفلاحي هو الذي يحد من دور هذه المؤسسات في المساهمة في تحقيق التنمية على مستوى الولاية، وبالرغم من هذا وجد أن هذه المؤسسات لعبت دورا كبيرا في تحقيق الاكتفاء الذاتي والفائض في الولاية .
- **الإنتاج الحيواني:** يتم في الولاية تحويل الحليب إلى أجبان ومشتقاته، إلى جانب كل من الصوف والجلود والأوبار، حيث أن هذه المعطيات تشير إلى فرص كبيرة للاستثمار في القطاعات الغذائية والجلدية التي تفيد تموين الولاية بمنتجات محلية بدلا من استيرادها، إلا أنه وبالرغم من الكمية المعتبرة التي تنتجها والتي تساهم فيها هذه المؤسسات تبقي مشكلة خلق الشبكة التكاملية بين قطاعات الفلاحة والقطاعات الغذائية والتصنيعية تحد من تنامي وتزايد هذه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على الصعيد المحلى وغياب فرص الاستثمار هي التي تحد من حقيقة مساهمتها في القطاع الحيواني والفلاحي بصفة عامة.

خلاصة الفصل الثالث

من خلال هذا الفصل التطبيقي تم القيام بدراسة ميدانية على مستوى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM الفرع المحلي لولاية خنشلة، حيث تمت دراسة دور تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة على مستوى هذه الوكالة، وقد تم التوصل للنتائج التالية:

- من أجل تحقيق التنمية المستدامة قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء هيئات تمويلية لتلبية حاجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأهم هذه المؤسسات: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية (ANADE)، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM).
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال:
  - ✓ الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة؛
  - ✓ تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.
- وهناك علاقة تجمع بين التنمية المستدامة وصيغ التمويل، مثلا صيغة المشاركة والمضاربة تساهمان بشكل فعال في تحقيق الأبعاد المتكاملة للتنمية والتي بدورها تهدف إلى استدامة سبل المعيشة.
- ساهمت المؤسسة المحلية لتسيير القرض المصغر بخنشلة في التنمية المستدامة ففي السنوات 2021 – 2022 – 2023 كان هناك تزايد مستمر ومتزايد في عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة وهذا راجع لسياسة الرشيدة للحكومة الجزائرية في دعم المشاريع والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة وزيادة الإنفاق الحكومي.
- ساهمت وكالة خنشلة لتسيير القرض المصغر في تحقيق التنمية المستدامة وهذا من خلال خلق 266 منصب شغل خلال الفترة (2019 – 2023)؛
- ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مجال خصب للاستثمار في ولاية خنشلة من خلال القطاع الفلاحي.
- لم يتحقق البعد البيئي للتنمية المستدامة في ولاية خنشلة وهذا لغياب المؤسسات التي تنشط في قطاع المحروقات وحتى المؤسسات الناشطة في قطاع الكيمياء والمطاط والبلاستيك.

خاتمة
عامة

في الختام تم التوصل إلى مجموع من النتائج النظرية والتطبيقية التي تمكن من إثبات أو نفي الفرضيات التي طرحت سابقا:

- اختبار صحة الفرضية الأولى: تتمثل أساليب التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التمويل قصير ومتوسط وطويل الأجل، أما إمكانية إتاحة هذه الأساليب فهي نسبية إذ توجد هناك عراقيل تعيق تمويل هذه المؤسسات مثل صعوبة الحصول على القرض؛ والفرضية صحيحة.
- اختبار صحة الفرضية الثانية: تتمثل مبادئ التنمية المستدامة في تحديد الأولويات، الاستفادة من كل دولار، اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف، **استخدام أدوات السوق ما أمكن ذلك**، توظيف المشاركة التي تحقق نجاحا،العمل مع القطاع الخاص، الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية، أما أبعادها فتتمثل في: البعد الاجتماعي: يشير هذا العنصر إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر وتحقيق الرفاهية، البعد الاقتصادي: ويستند هذا العنصر إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد، البعد البيئي: ويتعلق بالحفاظ على الموارد المادية والبيولوجية، والفرضية صحيحة
- اختبار صحة الفرضية الثالثة: مرت الجزائر بالعديد من المراحل في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال التحول تجاه اقتصاد السوق وهذا من خلال عدة برامج للتنمية كسياسة للإنعاش الاقتصادي، وتتمثل آفاق التنمية بالجزائر بإعداد إستراتيجية وطنية تتمحور حول التوافق بين التنمية الاقتصادية وتقليص نسبة الفقر والحفاظ على توازن مختلف الأنظمة البيئية وإسنادها بمخطط وطني للبيئة المستدامة، والفرضية صحيحة.
- اختبار صحة الفرضية الرابعة: تعددت هيئات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها ANADE، ANGEM، CASNOS، وتساهم هذه الهيئات في التنمية المستدامة من خلال القضاء على البطالة وترقية الصادرات، وكذا المساهمة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة، ألا أن رغم الجهود المبذولة في الجزائر يبقى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدود جدا باعتبارها بلاد ريعية بامتياز، والفرضية صحيحة
- اختبار صحة الفرضية الخامسة: تساهم ANGEM خنشلة في تحقيق التنمية المستدامة بالولاية من خلال خلق مناصب الشغل والقضاء على البطالة، والمساهمة في القطاع الفلاحي، والفرضية صحيحة.

نتائج الدراسة: توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية

- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مشاكل وبالأخص في الدول النامية، فمنها المشاكل التسويقية ومنها المشاكل التمويلية، فمن المشاكل التسويقية انخفاض أو تقلب الطلب على بعض المنتجات وانعكاسات ذلك على كفاءة المشروع؛ محدودية الأماكن المخصصة للعرض وقنوات التوزيع المطلوبة؛
- يعتبر عدم كفاية الائتمان أحد العقبات الأساسية التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة إذ وجد أن عدد قليل من هذه المشاريع يحصل على الائتمان من مؤسسات الاقتراض، وتعتمد هذه المشاريع في الجزء الأكبر من احتياجاتها التمويلية على المدخرات الفردية والعائلية في تأسيس وتمويل عمليات التشغيل.
- تتمثل أساليب التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين تمويل قصير الأجل ومتوسط الأجل وطويل الأجل.
- مرت الجزائر بالعديد من المراحل في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية، ، من خلال تحول الاقتصاد الجزائري تجاه اقتصاد السوق، وكذا إعداد برامج التنمية الاقتصادية كسياسة للإنعاش الاقتصادي.
- من معوقات التنمية المستدامة في الجزائر:
  - ✓ العولمة و آثارها التي تحد من إمكانية تحقيق التنمية المستدامة في البلاد؛
  - ✓ ظاهرة الفساد التي تقف عائقا أماما الجهود الرامية لتحقيق الاستدامة.
- لتطوير التنمية المستدامة أعدت الجزائر سياسات وبرامج الإنعاش الاقتصادي كإستراتيجية جديدة للتنمية المستدامة ومن أهم هذه البرامج:
  - ✓ مشروع تهيئة الإقليم الجزائري
  - ✓ مشروع قانون التنمية المستدامة للسياحة ومناطق التوسع والمواقع السياحية
  - ✓ مشروع الصرف الصحي للنفايات
  - ✓ مشروع الطاقات المتجدد
- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية جوهرية للاقتصاد وتحقيق التطور الهيكلي، مما يساهم في تنمية الصادرات وتقليص الواردات: مما يؤثر إيجابا على ميزان المدفوعات للدول النامية، كما تساهم في إنتاج قيمة مضافة وتزايد حصتها في إجمالي الناتج الوطني الخام.

- هناك علاقة تجمع بين التنمية المستدامة وصيغ التمويل، مثلا صيغة المشاركة والمضاربة تساهمان بشكل فعال في تحقيق الأبعاد المتكاملة للتنمية والتي بدورها تهدف إلى استدامة سبل المعيشة.
- ساهمت المؤسسة المحلية لتسيير القرض المصغر بخنشلة في التنمية المستدامة ففي السنوات 2021 -2022- 2023 كان هناك تزايد مستمر ومتزايد في عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة وهذا راجع للسياسة الرشيدة للحكومة الجزائرية في دعم المشاريع والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة وزيادة الإنفاق الحكومي.
- ساهمت وكالة خنشلة لتسيير القرض المصغر في تحقيق التنمية المستدامة وهذا من خلال خلق 266 منصب شغل خلال الفترة (2019-2020-2021-2022-2023)؛
- ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الفلاحي بولاية خنشلة بينا لم يتحقق البعد البيئي للتنمية المستدامة على مستوى الولاية؛
- تبقى مساهمة مؤسسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخنشلة في التنمية المستدامة ضئيلة ومحدودة جدا ويجب العمل بجهد لتحسين الوضع التنموي في الولاية.

اقتراحات

- تقديم التسهيلات التمويلية والخفض من الإجراءات والتعقيدات الإدارية حتى تتمكن المؤسسات المتوسطة والصغيرة من الانطلاق في نشاطها؛
- ضرورة المراقبة و المتابعة الميدانية المستمرة لأصحاب المشاريع؛
- منح الأولوية وامتيازات إضافية للمشاريع التي تحقق قيمة مضافة عالية خاصة في القطاعات المنتجة كالفلاحة والصناعة والقطاعات الصديقة للبيئة وكذلك الاهتمام بالمشاريع الابتكارية التي تحمل أفكارا جديدة؛
- إنشاء بنك خاص بدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- التركيز على تقوية العلاقات بين الوكالة ومختلف المؤسسات المتخصصة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أجل تبادل المعارف والتنسيق في مجال إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- بذل الحكومة الجزائرية المزيد من الجهود في سبيل تحقيق تنمية شاملة ومستدامة من خلال البحث عن آليات جديدة لتحقيق التنمية المستدامة.

آفاق الدراسة

بناءا على ما سبق فإن هذه الدراسة تقود إلى تساؤلات جديدة قد تكون الأساس لدراسات أخرى مثل:

- دراسة مقارنة بين مجموعة مختلفة من آليات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر مثل **CNAC، ANGEM،ANADE**؛
- دراسة مقارنة لآليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بين الجزائر و دولة أخرى لها نفس خصائص المجتمع الجزائري؛
- طرق جديدة للتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تطوير التنمية.

فهرس
المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب

1) رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ايتراك للطباعة والنشر، مصر الطبعة الأولى، 2008.

2) سيد سالم عرفة، الجديد في إدارة المشاريع الصغيرة، دار الراية والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2018.

3) عبد المجيد قدي، الاقتصاد البيئي، الدار الخلدونية للنشروالتوزيع، الطبعة 1، الجزائر، 2016

4) عبد الرحمان سيف سردار، التنمية المستدامة، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الأردن عمان، 2015.

5) عبد الرحمان سيف سردار، التنمية المستدامة، دار الراية للنشر والتوزيع، ط 01، الأردن عمان، 2015.

6) عبد المجيد قدي، الاقتصاد البيئي، الدار الخلدونية للنشروالتوزيع، الطبعة 1، الجزائر، 2016.

7) ماجدة العطية، ادارة المشروعات الصغيرة، دار الميسرة، للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، د س.

المجلات والملتقيات والمؤتمرات

1) العالية مناد عاشور مزريق، مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، مجلد 16 / العدد 22 السنة 2020 .

2) بريبش السعيد، مداخلة بعنوان: التمويل التأجيري كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول سياسة التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات – دراسة حالة الجزائر والدول النامية – بسكرة، الجزائر، 21 22 نوفمبر 2006.

3) جمعة شوام، شافية شاوي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق، الملتقى الوطني حول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 17-19 ماي 2011.

4) جودي الساطوري، التنمية المستامة في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة التواصل، العدد 16، المجلد 02، فيفري 2016.

5) زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد 07، جوان 2010، المركز الجامعي خنشلة.

6) شلابي عمار، طيار أحسن، إشكالية البيئة والتنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري، أعمال الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، جامعة سكيكدة، 21-22 أكتوبر 2008.

7) عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، أساسيات العمل المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.

8) عوادي مصطفى، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ووسائل دعمها، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، جامعة الوادي، 06 و 07 ديسمبر 2017.

9) عيسى بن ناصر، حاضنات الأعمال كآلية لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 18، 2018.

10) عيسى قبقوب، كالي محمد، السياسة البيئية والتنمية المستدامة في الجزائر، مجلة آفاق علمية، المركز الجامعي تمنراست، الجزائر، العدد 13، المجلد 04، أفريل 2017.

11) غيات بوفلجة، استراتيجية ترقية المقاولاتية في الجزائر، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، المجلد 04العدد 01، 2021.

12) محمد عدنان وديع، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة، الأكاديمية العربية للعلوم، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد1.

13) موسى عبد الناصر، برني لطيفة، الاقتصاد البيئي بين مستوييه الكلي والجزئي في الجزائر، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2006.

14) كربالي بغداد، حمداني محمد، استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، مجلة علوم إنسانية، العدد 45، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة، وهران، 2010.

المذكرات والرسائل العلمية

1) أسماء حدانة، الاستثمار الحقيقي خارج قطاع المحروقات في الجزائر والتنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم اللتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2018/2017، ص 37.

2) برجي شهرزاد، إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجيستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر، 2012/2011، ص29.

3) بوسهمين أحمد، الاستثمار في المؤسسات المصغرة ودورها في التنمية المحلية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تسيير مؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011.

4) سليمة هالم، هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017.

5) عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003.

6) فاطمة الزهراء، عبادي، مقومات تحقيق الأداء المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير، تخصص ادارة أعمال ، جامعة البليدة، الجزائر، 2017.

7) قنون أمين، إشكالية الممارسة المقاولتية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2020/2019.

8) مالحة لوكادر، دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجيستير في القانون، تخصص قانون التنمية الوطنية، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2012.

9) مهري شفيقة، الاتصال وعلاقته بالمسؤلية الاجتماعية والبيئية بالمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجيستير، تخصص اعلام واتصال، جامعة سطيف، الجزائر، 2012/2011.

المراجع القانونية

1) قانون رقم 03-10 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 جويلية سنة 2003،المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

المواقع الالكترونية

1) موقع وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، https://www.industrie.gov.dz/soutien-pme

المراجع باللغة الأجنبية

1) Cicular dated 5 march 2017 regading amending some items of the SMEs iniatives. Central bank of Egybt.2017.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère de l'enseignement Supérieur et De la Recherche Scientifique

Université Abbes Laghrour –Khanchela جامعة عباس لغرور خنشلة
Faculté des sciences économiques, commerciales et des sciences gestion كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
Vice décanat chargé de la post graduation نيابة العمادة للدراسات مابعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية
De la recherche scientifique et de relations extérieures

الرقم: 1/14 ك ع إ ت ع ت/ن ع ل ب ت ب ع ع خ/2024

استمارة تقييم المتربص(ة)

الاســـــــــم : اكرم / الشريف
اللـــــقـــب : صكاوي / هزيل

تاريـــــــخ المـــيـــلاد: 1999-12-21 / 2000-07-25
مكـــان المـــيلاد: خنشلة / خنشلة

رقم التســـجـــيـــل:34059546 / 34056653/
التـــــخـــــصص: تسيير عمومي

عنوان المذكرة: آليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في تطوير التنمية المستدامة في الجزائر

مكان التربص : الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
فترة التربص من 2024/05/03 الى 2024/05/18

عناصر المواظبة	العلامة	ملاحظة
المواظبة	04/..04....	/
المبادرة	04/..04....	/
المعارف التطبيقية	04/..04....	/
قدرة العمل	04/...03....	/
العلاقة مع العمال	04/..04....	/
العلامة النهائية	20/19.....	/

ملاحظات أخرى: طالب مواظب ومثابر

رئيس القسم
شيبات سمير
رئيس قسم العلوم التجارية وعلوم التسيير

مدير المؤسسة
بومعراف شعبان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور خنشلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: .....التسيير.....

إذن بالطبع والإيداع

أنا الممضي أسفله الأستاذ (ة): .....جباري أطيبة.....
المشرف على مذكرة الماستر للطالب (ة): .....حكاري أكرم.....
.....هزيل المبروك.....
تخصص: .....تسيير.....مؤسسات.....

الموسومة بـ :

آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تطوير التنمية المستدامة في الجزائر - دراسة حالة المؤسسة الجديدة لتبريد الزيوت المصفرة angem

الموسم الجامعي : 2023/2024

أحيطكم علما بانني أذنت للطلبة المذكورين أعلاه بإيداع نسخة من مذكرتهم في 03 أقراص صلبة لدى مصلحة التعليم والتقييم على مستوى الكلية .

إمضاء المشرف